21

ضمان إجراءات رقابية فعالة:الحاجة إلى موارد
اليزابيث ايفات

أ - مقدمة

تتطلب الإجراءات الرقابية لهيئات معاهدة حقوق الإنسان براعة (في توظيف الموارد) لتحويل القليل إلى كثير. في فترة ما، عندما كانت أجهزة المعاهدات تسعي لجعل النظام أكثر فاعلية وعندما كانت الاحتياجات متزايدة والموارد المتاحة لدعم عملها متناقصة (أعضاء أكثر، تقارير أكثر وإتصالات الأفراد أكثر) كانت عدم كفاية الموارد، هي المشكلة الدائمة لأجهزة المعاهدة بالرغم من أن شروط بعض الإتفاقيات أن يوفر الامين العام للأمم المتحدة فريق العمل الضروري والتسهيلات ليكون أداء وظائف اللجان فعالًا. ولقد تميزت أجهزة المعاهدات لفترة طويلة بعدم كفاية مواردها لتقوم بأداء واجباتها بفاعلية، وتعزي قلة الهيئات العاملة والمحترفة لعمل أجهزة المعاهدة، وحتى أن بعض العاملين الذين تم تحديدهم لأداء هذا العمل أعيروا لعمل آخر. بعض الإجتماعات تم الغاؤها أحياناً يكون التفسير محدودًا أحيانًا لايتم إعداد ملخص التقارير.

زيادة على البعد من التطور فإن الوضع يهدد بالاسوأ، فقد فرضت بعض القيود على التوثيق، وأن تأخير الترجمات كان فظيعًا. أدت القيود الثانوية في توزيع الوظائف إلى إعاقة عمل لجنة حقوق الإنسان ، هذه القيود المحيطة كانت في وقت إزدادات فيه المصادقات على الإتفاقيات في عدد من وسائل الإتصالات وفي زيادة طول التقارير، بجانب محاولات اللجنة لجعل الإجراءات أكثر فاعلية، مما زاد العبء على السكرتارية. وفي مجهوداتها لضمان عدم تقويض نوعية عملها، طالبت اللجنة بإعادة إنشاء مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ووضعت شروط لزيادة الكادر المختص لذلك، في ما يتعلق بكل من الرقابة على التقارير ودراسة وسائل الاتصال وفقًا للمعاهدات الدولية الاختيارية.

وفي سياغ تدني موارد الأمم المتحدة لا يمكن الوصول إلى رقابة فاعلة بدون البحث عن موارد جديدة للمساعدة. في مقابل هذه الخلفية فإن الهدف الطبيعي لدور هيئات المعاهدة أن تتعامل مع المشكلة من خلال أساليب إدارة الأزمات وذلك بتوفير قليل هنا وهناك، وتعمل فقط من جلسة لأخرى.

ومهما فهم من الأمر فإن ذلك يصنع شيئًا من التعتيم على المشكلة الحقيقية المزمنة. ولو أن الفعالية لا تعني أكثر من الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، يمكننا ببساطة أن نركز فيما يجب فعله بكفاءة أكبر، لكن الفعالية يجب أن تنظر إلى أهداف ومخرجات العملية وإذن يكون السؤال مختلفاً. ما هو نوع الخدمات والموارد التي تحتاجها هيئات

المعاهدة لجعل نظام الرقابة فاعلاً من أجل تعزيز مستوى الإقرار؟ وهذه الدرجة المثلى من الفاعلية قد تحتاج إلى موارد أكثر ولهذا من الضروري السؤال ليس فقط عن كيفية الاستخدام الأفضل للموارد المتوفرة تاريخيًا ولكن، عن ما هو مستوى الموارد المطلوب على الأقل حتى تنجز هيئات المعاهدة مهامها بفاعلية؟ وكيف يمكن الحصول على هذه الموارد؟ فقط عند الاجابة عن هذه التساؤلات يمكننا تخمين واقتراح الاصلاحات.

ب - الفعالية كوظيفة لأهداف نظام المعاهدة

يستلزم فعالية نظام المعاهدة فيما يخص أهدافها على المدى المتوسط والبعيد عددًا من مختلف الأشياء.

1- رقابة ومتابعة فاعلة

وضعت إتفاقيات حقوق الإنسان تعهدات ملزمة قانونيًا تؤديها الدول الأعضاء ، ويجب عليها احترام وضمان الحقوق التي تحميها الإتفاقية، وأيضًا تشارك في الإشراف والرقابة على النظام الذي أنشأته الاتفاقيات.

تأخذ الدول الأعضاء على عاتقها طوعًا القيام بهذه التعهدات وعليها التصميم والعزم على أداءها وحتى تقوم الدول الأعضاء بأداء ذلك بإخلاص يجعلها على الأقل تقديم التقارير التي تطلبها المعاهدات . أيضا عليها أن تراعي وتستجيب لملاحظات هيئات المعاهدة على التقرير ومتابعة الإجراءات والتعاون على إجراء الإتصالات وعمل استجابة مناسبة لأداء هيئة المعاهدة.

ساهم نظام الرقابة في فاعلية المعاهدة، إذ أن هيئة المعاهدة، يمكنها أن تقيم لأي مدى قامت الدول باداء واجباتها القانونية، وتشجع وتساعد بالقيام بفعل تصحيحي عند الضرورة . وتبرز أهمية هيئات المعاهدات بصورة خاصة في حالة المعاهدات متعددة الأطراف حيث لا تقوم الدول بعمل آليات لضمان إقرار الدول لأخرى.

وحتى تكون الرقابة فاعلة تحتاج هيئات المعاهدة لفهم كافٍ للقانون الشائع في الدولة التي تقدم التقرير وتطبيقه، والإطار القانوني لحماية الحقوق للحد الذي ينعم بتطبيق الحقوق ومدى العجز في تطبيق الحقوق. نادراً ما تقوم تقارير الدول بتوفير نوع المعلومات في التحليل الذي يحتاج إليه في ما فهم ما سبق.

ربما يقوم أعضاء هيئات المعاهدة ببحثهم الخاص، ولكن هذا العمل غير مدمج في الوثيقة العاملة. لم يوضع احتياط للذاكرة المتحدة باعتبار حالة الدول الأعضاء بالرغم من أن عملية الرقابة يفترض أن تمتد لأجيال. هنالك حوجة لدراسات تحليلية مستمرة فيما يختص بتغطية الدول الأعضاء للقضايا المذكورة ويجب أن يقوم بهذه الدراسات موظفين أكفاء ويجب أن يكونوا مواكبين للتطور ومتواجدين كمرجع وثائقي في مكتب لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

بما أن تطبيق التزامات المعاهدات داخل الأنظمة القومية كان الهدف الرئيسي لإتفاقيات حقوق الإنسان فإن عملية الرقابة يمكن أن تستخدم كل ما هو متوفر من الموارد لتشجيع الدول بإصدار القوانين والسياسات، وإنشاء المؤسسات لإخضاع وتجهيز نوعية التقارير والمشاركة في النقاش مع هيئة المعاهدة، وعليها مراقبة عملية المتابعة بعد المناقشة التي تقوم الدولة من أجل عمل التوصيات لهيئة المعاهدة ويجب أن تكون هنالك آلية بكل من عملية كتابة التقرير وإجراء الاتصالات.

2- هيئات معاهدات فاعلة

أتخذت هيئات المعاهدة عددًا من المبادرات من أجل فاعلية أكبر، مثلاً أنشأت جمعية حقوق الإنسان مجموعة عمل في سنة 1995م مهمتها إيجاد طرق لتوسيع موارد اللجنة. مثلا ضمنت مجموعة العمل صناديق مستقلة لعقد اجتماع إسبوعي يعقبه مباشرة إجتماع مجلس خارجي لكل اللجنة بعد إجتماع يوليو 1996م. وتكون النتيجة فحص مفصل لطرق: عمل اللجنة وإتفاق على بعض التغييرات الإجرائية الهامة ومحاولة لتوضيح واجهة العمل الذي يمكن القيام به كمشاريع تمولها منظمات خارجية. أعدت القوانين لانجاز بعض المقترحات مثلاً الاعداد للإتصالات التي يمكن إجراؤها في خطوة واحدة بدلاً عن مرحلتين من القبول والجدارة ثم الممارسة.

في الحقيقة أن هيئات المعاهدة يجب عليها تقديم بعض دوافع الإصلاح في سبيل بحثها عن الطرق لتحسين عملها. لكن هنالك بعض العقبات في مواجهة ما يمكن للهيئات الحصول عليه من خلال البنيات المتوفرة، خاصة عندما تواجهها اقتراحات تتطلب من الأعضاء منح وقت أكبر لعمل لجنة حقوق الإنسان، معظم الأعضاء لديهم تعهدات مهنية بدوام كامل ويقومون بتأدية وظائفهم في هيئة المعاهدة على أساس تشريفي أو طوعي. إن دعم السكرتارية مهم لتقديم إجراءات جديدة. عندما تجدد الإصلاحات طلبات إضافية على الموارد، حتمياً يتطلب تقديمها أما زيادة في هيئة العمل أو موارد تقدم من خارج ميزانية الأمم المتحدة.

عقبة أخرى في طريق هيئات المعاهدة هو عزلتها عن بعضها البعض جزء من هذه العزلة، ناتج من الاجتماعات السنوية لرؤساء هيئات رقابة حقوق الإنسان إذ أن إتصالهم ببعض قليل والفرص لنقاش نوعية الإصلاحات التي يمكن أن تجعل النظام أكثر فاعلية أيضاً قليلة. وإذا اقتربوا من بعض أكثر في عملهم ربما يكون لهم تأثير أكبر على أصحاب القرار في تحديد الموارد، مثلاً ربما يستطيعون حل المشاكل الناتجة عن تداخل التفويضات وكثرة الإتفاقيات والتقارير، على المدى البعيد من الأفضل دمج هيئات المعاهدة في آلية رقابة واحدة بتوحيد الإتفاقيات. وهذا سيقوى هيئات الرقابة وأيضاً يساعد في تخطي العقبات التي سببتها الدول بتداخل شروط الإتفاقيات وتجزئة عملية التقارير.يعتمد الأداء الصحيح لهيئات المعاهدة إلى حد كبير على قوة واحتراف وخبرة فرق عمل السكرتارية.

يتطلب دمج أجهزة المعاهدة والإبداع المتناهي في إيجاد جهاز رقابة واحد، سكرتارية واحدة على مستوى عالٍ من المسئولية للعمل كجهاز معاهدة مستقل يعمل أساسًا بدوام كامل. ومقترحات أخرى وسيطة تحتاج إلى توسيع الفريق العامل أوجزت في ما يلي.

ج- الإصلاحات الممكنة وآثارها على الموارد

تفترض قضايا حقوق الإنسان إزدياد أهمية العلاقات الدولية. ولكي يحافظ نظام حقوق الإنسان على مكانته الرائدة في تطور حقوق الإنسان، فإنه يحتاج إلى إعادة تشكيل، يجب أن يميز نظام هيئة المعاهدة كقوة رئيسية مستقلة داخل نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لتفسير المعايير، وكمصدر للمعلومات للأمم المتحدة عن الوضع العام في دول معينة وفوق كل ذلك يجب عليها الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة.

1- ازدواجية إجراءات التقارير وتداخل الإتفاقيات

في الواقع إن انتهاك حقوق الإنسان يحدث في أنظمة قومية فردية، وأن الدول الأعضاء فقط يمكن أن تزعن لإلتزامات معاهداتها بإصغاءها لمحتويات نظم قوانينها وحكوماتها.

في تلك المرحلة هنالك حاجة لمنهج متكامل، بالمقابل فإن وجود معاهدات منفصلة. ولكل منها هيئة رقابة منفصلة والحاجة إلى اعتبارات منفصلة لنفس القضايا، وهيئات مختلفة يستوجب حدود غير مهمة في الدول قد يؤدي إلى التحول والارتباك.

اقترحت هيئة رقابة واحدة تعني بتقرير واحد شامل كطريقة للتغلب على تداخل الأوامر وتقليل عقبات التسجيل تحت عدة إتفاقيات.

غالبًا ما تحتاج هيئة المعاهدة الواحدة إلى أعضاء بأجر كامل وهذا يحتاج إلى موارد أكبر لهيئة العمل بالرغم من أن هذا المقترح قد يكون غير عمليًا كحل مباشر ولكن يمكن أن يحتفظ به كحل يمكن العمل به على المدى البعيد، كما يجب أن يكون التخطيط لتطوير النظام بطريقة تجعل تحويله إلى آلية واحدة أسهل، مثلاً:

- يمكن لأحد أعضاء هيئة المعاهدة الجلوس كمراقب في كل أو جزء من جلسة هيئة معاهدة أخرى، مثلاً عندما يكون للدولة ذاتها تقارير معتبرة لدى كلتا الهيئتين ربما يساعد هذا في اجتناب عرض القضية بصورة خاطفة.
- يمكن إنشاء فرق العمل المختلطة التي تحتوى على أعضاء في أكثر من هيئة معاهدة لتجهيز موجهات الدولة لتوضح كيفية التعامل مع الازدواجية بين الاتفاقيات المختلفة. يمكن لمكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أو وكالات الأمم المتحدة دعوة مجموعات العمل لممثلي هيئات المعاهدة المتعددة مع بعضها لتطوير الموجهات للدول في تجهيز التقارير بحقوق الإنسان في مناطق محددة تهيمن عليها أكثر من إتفاقية.

- يمكن تقديم إتفاقية إزالة التمييز ضد النساء في نفس البنية الخدمية مماثلة لأجهزة المعاهدة الأخرى.

2- تجهيزات ودراسة التقارير

عموماً من المستحسن أن تقوم هيئة المعاهدة بوضع برنامج تقارير الدولة قبل جلستين على الأقل وتسليم قائمة المسائل والقضايا للدولة العضو قبل جلسة واحدة بالإضافة إلى ذلك يجب أن يعد كل من مقرر الدولة بمساعدة السكرتارية ، تحليل لوضع حقوق الإنسان في كل دولة يجب دراسة تقاريرها، ليكون أساس لطلب معلومات عن القواين والقرارات ... إلخ ، وأيضاً لاختيار القضايا والمسائل التي ستناقش.

بالرغم من أن هذا النوع من التحليل ذو قيمة أعلى من دراسة التقرير الأولى ، يجب أن يكون جزء من دراسة مستمرة لتك الدولة ووضع حقوق الإنسان فيها، يجب أن يقدم على مستوى السكرتارية كل من تقارير تلك الدولة تحت كل من الاتفاقيات وأن ترفق معها المعلومات من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

مثل هذه التحليلات المستمرة قد تكون مهمة لو تعهد نظام جهاز المعاهدة جديًا بتقييم إقرارات الدولة وهذا يجعل نظام المراقبة مصدر قيِّم للمعلومات عن حقوق الإنسان في الدولة العضو وسيفتح الطريق لفحص أسرع وأدق في بعض الدول، وسيمكن جهاز المعاهدة من التركيز على القضايا المهمة في دول أخرى وربما سهل عملية كتابة التقارير للدولة.

هذا النوع من التحليل الرسمي قد يكون تكثيف للموارد ويحتاج إلى مستوى عالٍ من البحوث ذات خبرة وكفاءات.

يمكن لأجهزة المعاهدة تحديد الأولويات لهذا العمل مثل أن تحدد ما هي الدول والقضايا التي يجب أن تدرس أولاً، وقد تعامل أجهزة المعاهدة في تحديد نطاق هذا العمل عن طريق فريق العمل المشترك أو رئيس اللجنة المحدد لهذا الغرض. في حين أن هذا العمل أساسًا يجب أن يقوم به فريق عمل السكرتارية بتوجيه من جهاز المعاهدة إلا أنه يمكن أن يكون منطقة لعمل داخلي تضاف لأجهزة المعاهدة وذلك بمعرفة اللغات المناسبة والنظم القانونية بشرط أن يكون لديها المدى الزمني الكافي لأداء عمل مفيد ، مثلاً على الأقل سنة أو سنتين ومن الممكن أن تبحث عن نوع خاص من التمويل من المؤسسات الوقفية أو الدعم من الجامعات للطلاب الداخليين أو طلاب الدراسات العليا، وربما يمكن وضع مقترح مستقبلي ليكون مشروعاً مرشداً لتقدير قيمة هذا المقترح.

-

3-متابعة عملية كتابة التقارير

لم تطور عملية متابعة كتابة التقارير بصورة لائقة على الأقل على مستوى حقوق الإنسان. يجب تطوير الإجراءات لضمان استجابة الدول لطلبات أجهزة المعاهدة لمدها بمعلومات إضافية.

أي أن المعلومات متوفرة وأن هيئة المعاهدة قد قامت بدراستها، وإلا سوف تكون هنالك وقفة للسؤال عنها، وربما تطالب الدولة بتوفير معلومات، مثلاً! هل قامت هيئة المعاهدة بدراسة التقارير والتوصيات على مستوى الدولة وما هي الإستجابة لذلك.؟

قضايا أخرى ربما تحتاج إلى الإثبات، هي المقترحات لإعلان النتائج النهائية.

هنالك حاجة لإنشاء برنامج متابعة شامل كجزء هام من عملية كتابة التقارير ويجب أن يكون هذا البرنامج تحت مسئولية مقرر الدولة أو مقرر عام للمتابعة بمساعدة السكرتارية. ويجب أن يضمن في الإجراءات زيارة الدولة العضو لمناقشة أوجه المتابعة.

4- وسائل الإتصال

أدى عدم توفر العدد الكافي من العاملين المؤهلين في مجال الإتصالات لدى لجنة حقوق الإنسان إلى تأخير فظيع في نقل المعلومات.

والرغم من ذلك نجد أن الاصلاحات المتوقعة لا تتضمن تخفيف العبء على إجراءات الاتصالات، مثلًا إمكانية إضافة السماع إلى طلب الدولة التي حالتها قيد الدراسة إلى الوقت الذي تأخذه بعض الحالات،بالرغم من أن هذه العملية يمكن أن تستبدل بخطوة إجرائية واحدة بدمج كل من (الجدارة والقبول) وبعض التغييرات التي يمكن أن تعجل معالجة الحالات الأخرى،وتدريجيًا جعلت مرحلة متابعة المعلومات أكثر فاعلية وأخذت وقتًا أكبر من كل من السكرتارية ومقرر اللجنة،ويمكن زيادة هذه الفاعلية بقدر أكبر،خاصة إذا اعتبرت الزيارات للدو الاعضاء أو المناقشات المستفيضة شيئًا هامًا.إن الممارسة الحديثة بتخصيص إتصال لحالة كل مقرر تستدعى تعهد زمني كامل من الأعضاء الأفراد.

5- ملاحظات عامة

أقرت لجنة حقوق الإنسان أثنتين وعشرين ملاحظة عامة وخططت للكثير. وتلك التي أجيزت مؤخرًا تبدو أكثر تفصيلًا. وكانت النتيجة قضاء وقت أكبر في إعدادها ودراستها لدى فريق العمل و اللجنة. وقد قام الأعضاء بإعداد هذه الملاحظات دونًا عن السكرتارية بالرغم من أنها تقوم بتوفير بعض الموارد وفي المقابل ربما تعتمد بعض أجهزة المعاهدة لحد كبير على مساعدة سكرتاريتها في إعداد الملاحظات العامة.

على أية حال، من المؤكد أن يكون هنالك دور لفريق عمل السكرتارية أو الاختصاصيين المحليين للمساعدة في العمل التمهيدي لإعداد الملاحظات ومع توسع حجم العمل والحاجة إلى أعضاء يلتزمون بأداء مهام أكثر، تظهر مشاكل للأعضاء في إيجاد

الوقت لاعداد الملاحظات، وبالرغم من أن بعض هذا العمل يمكن أن يؤديه آخرون دون الأعضاء إلا أن الموظف المسؤول يجب أن يعمل بجانب عضو أو أكثر من الذين يشكلون فريق العمل لهذا الغرض ويمكن التصور أن العضو يكون دائماً مسؤولاً عن تقديم مسودة المشروع للجنة ويتزعم المناقشة.

6- الاستعمال الأفضل لتقنية المعلومات

إن كلفة التقدم الألكتروني هي الكلفة التي يجب وضعها في الاعتبار ليصبح نظام المراقبة قابلاً للتطبيق. يجب توفير كل المواد المنتجة في مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في قاعدة بيانات الكترونية وحفظها في شبكة المعلومات لو أمكن ذلك. ويجب توفير آليه كافية للبحث. ويمكن ان تقل كلفة توفير مودم أو حتى حاسب شخصي لكل عضو خلال فترة عمله ليدخل إلى شبكة المعلومات ويعوض عنها بالحفظ في أوراق مطبوعة أو صور وتخزينها وتوزيعها وارسالها عبر البريد.

يمكن طلب مساعدة الهيئات الخارجية مثل المؤسسات الوقفية في دعم بعض الاجزاء الخاصة من هذه العملية.

د- تضمين الموارد لهذه الاصلاحات

المقترحات التي حددت سابقًا تحتاج إلى فريق عمل إضافي وزيادة في التمويل حتى تؤدي نشاطات أكثر لجعل النظام أكثر فاعلية. الجزء التالي يحدد نوع الموارد المطلوبة لذلك.

1- أعضاء أجهزة المعاهدة

يجب توفير الموارد لأعضاء أجهزة المعاهدة ومساعدة العاملين في السكرتارية في عدة نطاقات.

- فرق عمل إضافية وتشمل فرق العمل المشتركة وفرق العمل الرئيسة مع أعضاء أجهزة المعاهدة.
- تواصل أكثر مع أعضاء أجهزة المعاهدة الأخرى ويشمل ذلك حضور الأعضاء جلسات اللجان الأخرى.
- زيارة الدول الأعضاء من أجل تقديم المساعدة التقنية وأنشطة المتابعة وذلك عن طريق التقارير ووسائل الأتصالات.
- استعمال التقنية، مثل البريد الإلكتروني والشبكة العنكبوتية. تتطلب زيادة الأعباء الموكلة لأعضاء أجهزة المعاهدة منح قدرًا من التشريف خاصة في تلك الدول التي ليس لديها استعداد لذلك في الوقت الحالي.وأيضاً ربما يستدعي الأمر إقامة حلقات دراسية تعليمية للأعضاء الجدد لتعزيز التطور المهني.

  غالباً ما ترى أجهزة المعاهدة حاجتها إلى وقت أكبر ليمكنها من عمل التقارير الملقاة على عاتقها .

وهذا الرأي يكون صحيحًا إذ قدمت الدول كل التقرير المتأخرة . في الوقت الراهن هنالك قدرًا كبيرًا من التقارير المتراكمة . وفي حالة لجنة حقوق الإنسان بعض التقارير تنتظر لفترة قبل أن تدرس.وإن زيادة عدد الجلسات يتطلب مواردًا إضافية ليس لمقابلة الكلفة فحسب، بل أيضا فيما يختص بالعاملين في السكرتارية وهذا يضاف بصورة ملحوظة إلى الوقت الذي يحتاجه الأعضاء للقيام بعملهم لدى جهاز المعاهدة. إن الأعباء التي اضطلعت بها أجهزة المعاهدة، والمتوقعة هنا، تقترح دورًا كبيرًا للأعضاء. ويكون أداؤه أصعب في تأسيس بتشريف جزئي. على الدول أن تلتزم باحتياجات الأعضاء الحقيقية وتضمن وجود خدمات المساعدة الكافية. المقترحات التي قدمت هنا تستند على اعتقاد جازم بأن يكون هنالك تماسكًا للنظام الكلي وإن تحويل إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء إلى مكتب المندوب السامسي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ما هو إلا خطوة نحو ذلك الهدف.

2- السكرتارية

في الغالب يكون العاملين في السكرتارية على مستوى عالٍ من الكفاءة. إلا أن عدد العاملين لا يفي بالحاجة وتحتاج السكرتارية إلى الدعم بعدد أكبر من العاملين ليقابل حاجات أجهزة المعاهدة المتزايدة ويجب أن يكون العاملين قادرين على العمل في أكثر من جهاز. وتشمل وظائفهم الآتي:

- التقييم المفصل لتقارير الدولة وتحليل وضع حقوق الإنسان في دولة محددة، كوثيقة عمل للجان.
- العمل مع فرق العمل المشتركة والرئيسة على إعداد خطة عمل للدول الأعضاء فيما يختص بتعدد الآليات.
- إعداد قوائم مبدئية للقضايا والمسائل التعامل مع وسائل الاتصال إعداد المسودات ... إلخ.
- متابعة تسجيل التقارير ووسائل الإتصال.
- إعداد مسودات التقارير السنوية.
- العمل مع عضو أو أكثر من أجهزة المعاهدة لإعداد مسودة الملاحظات العامة الإرشاد الفني ومساعدة الدول الأعضاء. بعض هذه المهام يمكن أن يؤديها موظفيين خاصين من داخل الجهات أو رفقاء البحث.

3- المساعدة الفنية

يستدعي توفير تعزيز المساعدة الفنية للدول الى تحسين نوعية وتنظيم التقارير ومتابعة عملية كتابة التقرير، ويتطلب هذا تعهد إضافي للموارد الاحترافية لدى مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وبالرغم من أن هذه الكلف الإضافية يمكن موازنتها ببعض الاحتياطات لو أن النتائج سهلت من عملية إدارة كتابة التقارير.

4- التشاور بين أجهزة المعاهدة والسكرتارية

يتم إتخاذ القرارات الرئيسية لمستويات التمويل لدى أجهزة المعاهدة في مستويات سياسية عليا لدى الأمم المتحدة، وبالرغم من ذلك يمكن إعطاء الدافع لتعديل المقترحات عن طريق تعهد عام من أعضاء أجهزة المعاهدة والسكرتارية.مما يرثي له أنه غالبًا ما يكون هنالك توتر بين هاتين المجموعتين، زد على ذلك الطريقة التي (ينجز بها إعادة الإنشاء) هنالك شيء من الاختلاف حول مدى التشاور بين السكرتارية وأعضاء هيئة المعاهدة حول الأولويات والهياكل في مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

على المدى البعيد من السهل التنبؤ بأن يكون هنالك ضغط متزايد لتطوير نظام يكون أكثر تكاملاً. نظام يمكنه دمج نظام المراقبة مع أكثر أو أقل نظام رقابة دائم ومستقل.يتضمن المضي قدمًا في تكامل أجهزة المعاهدة زيادة الترابط بين أجهزة المعاهدة نفسها. ووجود علاقات عمل متقاربة بينها وبين السكرتارية. في الوقت الحالي يؤدي هذا إلى خلق شعور بالتجهيز لاعداد آليات تشاور مناسبة بين السكرتارية وأجهزة المعاهدة حول هيكل مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

ج_ زيادة الموارد

يمكن زيادة موارد أجهزة المعاهدة بتأمين قدر أكبر من الميزانية العامة للأم المتحدة ، ربما يكون الطريق الأسهل ولكنه أيضاً الأصعب . تشمل البدائل الأخرى التمويل الخارجي لمشاريع خاصة تنفذ من أجل وتحت توصية أجهزة المعاهدة أو السكرتارية. ويمكن إثبات ذلك كطريقة مرنة لتوسعة الموارد إذا لم تدرك الأمم المتحدة مسؤوليتها في هذا المجال.وعلى هذا الأساس فإن الموارد المتاحة للتمويل المباشر والخدمات والدعم الآخر لأجهزة المعاهدة تشتمل على الآتي:

- الميزانية العامة للأمم المتحدة.
- الدول الأعضاء.
- الوكالات المختصة وأجهزة الأمم المتحدة.
- الأجهزة المستقلة الخاصة.
- الموارد الداخلية والخارجية.
- العضوية في حقوق الإنسان.
- المنظمات غير الحكومية.

وسيتم توضيحها لاحقًا.

1- تمويل أجهزة المعاهدة من الأمم المتحدة

تمول أجهزة المعاهدة مع بعض الاستثناءات من الميزانية العامة للأمم المتحدة. أن الخدمة الحقيقية لكل الاجهزة عدا إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء يوفرها مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. إن تقسيم تطور النساء القائم في نيويورك

يقدم خدمة لإتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء.في الماضي كانت معاهدة إزالة التمييز العنصري وإتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة للإنسان والإنسانية تمول من الدول الأعضاء وفقًا لأعرافها. وهذا يبرهن فشل تعديل الإتفاقيات المعدة لتمويل أجهزة المعاهدة من الميزانية العامة للأمم المتحدة.

تعتمد أجهزة المعاهدة على تمويل مكتب لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة على القرارات التي تصدرها السكرتارية لهيكل العاملين وتوفير التمويل. كما هو معلوم أن الأمم المتحدة لديها عجزًا دائمًا في التمويل ، نتيجة لعجز كثير من الدول في الإيفاء بديونها وخير مثال لذلك الولايات المتحدة الامريكية . ولقد قدمت كثير من المقترحات للدول لفعل ذلك. أو تأمين أساسي مالي كافٍ للأمم المتحدة بطرق أخرى. ويشمل ذلك تمويل المنح الخاصة ، ومشاريع الضرائب العالمية واليانصيب السنوي للأمم المتحدة. وإلى أن تحل هذه المشكلة يظل تمويل أجهزة المعاهدة من الميزانية العامة غير كافٍ.

طالب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيننا سنة 1993م بزيادة كبيرة في الموارد لبرامج حقوق الإنسان من داخل الموارد الموجودة. وطالب أيضًا بإجراءات عاجلة للبحث عن موارد إضافية للميزانية وعلاوة على ذلك ناشد بزيادة حصة الميزانية المخصصة بالمركز لحقوق الإنسان، (مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة حاليًا) ليقوم بأداء مهامه متضمنًا ما يتعلق بأجهزة المعاهدة والقروض الكافية التي يجب توفيرها للمركز لتساعده ليكون فاعلًا في أدائه . وبالرغم من أن هنالك فجوة كبيرة بين الخيال والواقع. في الحقيقة أنه لم يؤكد إضافة (أي مورد إضافي تم توفيره لأجهزة المعاهدة منذ عام 1993م).بالرغم من أن القروض المتاحة لم تزداد بصورة عامة : وقد كرست لتطوير تنفيذ معاهدة حقوق الطفل إلا أن المقترحات الحديثة من مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة طالب بزيادة معتبرة في الموارد المخصصة لدى الصندوق لعمل اللجنة. وقد اقترحت أيضاً إمكانية زيادة الموارد . وأنه من الممكن تطوير خطط مماثلة لأجهزة المعاهدة الأخرى.

وربما يقترح البعض إن أجهزة المعاهدة كإدارات مستقلة يمكنها تخصيص ميزانيتها لإدارة شؤونها وفقاً لقراراتها. وهذه الفرضية يجب أن تكون ضمن جدول أعمال التشاور المقترح سابقًا. لو أمكن دمج أجهزة المعاهدة، فإن تخصيص ميزانية لجهات الدمج يجب أن يكون أمرًا جادًا.

2- الدول الأعضاء

إن التجربة غير الموفقة لإتفاقية إزالة كل أشكال التمييز العنصري وإتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة للإنسان والإنسانية تقترح بأنه ليس من الحكمة تنمية خطط تجعل أجهزة المعاهدة تعتمد على التمويل المباشر من الدول الأعضاء. تتطلب المحافظة على استقلال أجهزة المعاهدة أن لا تعتمد الأنشطة الأساسية

لهذه الأجهزة على المشاركة المباشرة من الدول، بالرغم من ذلك ربما تشجع الدول على توفير موارد لمشاريع خاصة لفائدة أجهزة المعاهدة مثلًا قامت الحكومة اليابانية بتوفير قروض لتحرير ونشر الكتاب السنوى لمنظمة حقوق الإنسان. أيضًا ربما تشارك الدول في دعم المؤتمرات الإقليمية لزيادة الوعي بالإتفاقيات وعمل أجهزة المعاهدة. إن صندوق التمويل الطوعي للتعاون والمساعدة الفنية يشكل وسيلة أخرى تمكن الدول من دعم برنامج حقوق الإنسان ويمكن أن يساعد الصندوق الطوعي في توسعة البرنامج الداخلي.

3- الوكالات المختصة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى

أقامت أجهزة المعاهدة علاقات مع وكالات مختصة. وهنالك جهود للمضي قدمًا في ذلك. تقوم الوكالات بمد أجهزة المعاهدة بمعلومات عن القضايا التي تكون ضمن إختصاصاتها والتي تتعلق بإتفاقية معينة وتكون معظم هذه المعلومات خاصة بالدول. تشارك الوكالات في مناقشات فريق العمل للدول التي تكون تقاريرها تحت الدراسة. تقوم إتفاقية حقوق الطفل بوضع الإحتياطات لصندوق الأمم المتحدة للأطفال والوكالات الأخرى ليتم أعلانها عند دراسة التقارير وإعطاء النصائح والمعلومات. في الواقع إن لجنة إتفاقية حقوق الطفل حظيت بدعم معتبر من صندوق الأمم المتحدة للأطفال ولم تجد أجهزة المعاهدة الأخرى هذا النوع من المساعدة.

إن وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل العالمية هي المسئولة عن التزامات المعاهدة المالية التي ربما تتداخل مع إتفاقيات حقوق الإنسان .. يمكن عمل الكثير لدراسة وشرح مجال التداخل هذا خاصة في إتفاقية منظمة العمل الدولية وربما يشمل التزامات كتابة التقارير. وقد يساعد المنهج التعاوني في تذليل عقبة كتابة التقارير للدول وأجهزة المعاهدة والوكالات على حد سواء.

يمكن تشجيع الوكالات المختصة لتقديم دعم أكبر لعمل أجهزة المعاهدة بتنمية سعة معرفية أكبر عن نظام حقوق الإنسان الذي له علاقة خاصة بهذا العمل. وبينما تكون المعايير الخاصة لحقوق الإنسان في دولة أو أكثر ذات علاقة بوكالة، فإن تلك الوكالة تتعهد بدراسات للتشاور مع أجهزة المعاهدة لتطبيق تلك المعايير في تلك الدول. بعض الوكالات كالبنك الدولي ربما تشجع لتفويض أوراق خلفية تتعامل مع مدى تطبيق معايير حقوق الإنسان في الدول التي لديها برامج لتطوير حقوق الإنسان.

يمكن للوكالات المعنية في مجال محدد من حقوق الإنسان جمع أجهزة المعاهدة مع بعضها البعض لمناقشة كيفية التعامل مع القضايا وفقًا لقوانينها في سنة 1996م قدم جان كوف راونت بل عدة مقترحات لترقية التعاون بين أجهزة المعاهدة والوكالات المختصة وقد شجعت الوكالات بالتكامل مع حقوق الإنسان المتعلقة بعملها وأن تضمن بصورة أكبر في عمل أجهزة المعاهدة.

4- الأجهزة المستقلة الخاصة للمؤسسات الوقفية .. إلخ

من الصعب على أجهزة المعاهدة تلقي التمويل المباشر من الموارد الخاصة لعدم وجود أي ضمان ليتحكم في توفير تلك القروض . وبالرغم من ذلك إلا ان أجهزة المعاهدة يمكن أن تطلب من المؤسسات الخاصة أو الوقفية أو التعليمية ، بعض مشاريع البحث الخاصة التي يمكن أن تطور عملها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويكون دور أجهزة المعاهدة بالتعاون مع مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة مقتصرًا على الاستشارة والمراقبة فقط. يمكن للجنة المشاريع أن تبتكر أو توافق على مشاريع يمكن تمويلهاخارجيًا.

ويمكن أن تشمل الأمثلة التالية:

- الزمالة البحثية لأشخاص ملحقين بمؤسسات أكاديمية لأداء مشروع محدد في السكرتارية لواحد أو أكثر من أجهزة المعاهدة ، بتوجيه عام من صندوق لجنة المشاريع.
- المدى الطويل الداخلي الذي يمكن أن يخصص لمشاريع خاصة.
- توفير كلفة السفر لخبراء محددين مثلًا أعضاء أجهزة المعاهدة السابقين الذين وافقت لجنة المشروعات على قيامهم بمشاريع خاصة.
- الدعم المباشر لعمل مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مثال لذلك الدعم المقدم من مؤسسة حقوق الإنسان الهولندية لتقديم مدخل لقاعدة بياناته لقرارات حقوق الإنسان.

بالرغم من إمكانية حدوث خطورة بالاعتماد المفرط على الدعم الخارجي الا أنه يكون من الأجدى لأجهزة المعاهدة إنشاء مشروع دليلي لتدريس قابلية تطبيق هذا المقترح.

5- الموارد الداخلية والخارجية

الموارد الداخلية هي تلك الموارد الإضافية القيمة للموظفين المحترفين في السكرتارية وأجهزة المعاهدة، بالرغم من أن استعمالها محدود بالأمد القصير لتوظيفها (غالبًا ثلاثة أشهر)، وفي الواقع لا يستطيع الموظف المحترف الواحد مراقبة عمل أكثر من واحد أو أثنين من الموارد الداخلية بسهولة ويسر. ولكي يكون استعمال الموارد الدخلية أكبر أو أحسن يجب ابتكار مشروع خاص لفترات تتراوح ما بين عام أو عامين وهذا ربما يقلل العبء على العاملين المحترفين ويمكن الموارد الداخلية من الحيازة على مدى أكبر من المسئوليات.

ناقش فريق العمل للجنة حقوق الإنسان دور الموارد الداخلية واستعمالها. وقد وافقت اللجنة مؤخراً على عدد من النقاط من حيث المبدأ: أولًا، مسؤلية السكرتارية عن اختيار ومراقبة الموارد الداخلية.ثانياً، حوجتها لدرجة احتراف جوهرية ويفضل العمل بلغيتن.ثالثًا، تكون أدني فترة عمل على الأقل سنة واحدة، ويتطلب ذلك التنازل عن قوانين السكرتارية الحالية، يحتاج دعم الموارد الداخلية إلى التمويل خلال هذه الفترة ويجب على اللجنة

توضيح إمكانية التمويل من المصادر المستقلة ووفقًا للشروط التي تحافظ على استقلال اللجنة، ولكن عدد الموارد الداخلية يظل محدودًا بمقدرة العاملين في السكرتارية على توفير الرقابة.

يستعمل مصطلح الموارد الخارجية عندما يكون الشخص المعني لايعمل في مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، لكن يمكن أن يكون تحت رقابة عضو أو أكثر من أعضاء جهاز المعاهدة أو شخص آخر وربما يساعدون في مقرر القضية أو الدولة.

6- الزمالة في حقوق الإنسان

يجب تشجيع الأوقاف الخاصة والمؤسسات الأكاديمية لإنشاء زمالة في حقوق الإنسان يعقدها أشخاص يختارهم جهاز أو أكثر من أجهزة المعاهدة، ليتعهدوا بإقامة مشاريع أبحاث يوافق عليها لمصلحة الأجهزة ذات الصلة مثلاً (مسودة مقترحات عامة).

يمكن لأجهزة المعاهدة إنشاء لجنة مشتركة (بالتعاون مع السكرتارية) لتوضيح هذه الفكرة وبالمثل أيضاً ما ذكر مع الأوقاف الخاصة واللجان الأكاديمية. يمكن اعتبار الأعضاء الأوائل لأجهزة المعاهدة الذين يرغبون في التطوع بوقتهم، زملاء أو خبراء مختصين بحيث يمكن الاستفادة من خبرتهم في زيادة موارد السكرتارية واللجان مثلًا يمكن للأعضاء الأوائل إنجاز مهام محددة تتعلق بالإتصالات، مثل مساعدة مقرر اللجنة في المتابعة في تحليل المواد ذات الصلة أو عمل بحوث في وسائل الإتصال الحالية. تضمن المكانة المميزة للأعضاء الأوائل في المكتب حرية الحصول على الملفات، وبالرغم من أن هؤلاء الأعضاء يتطوعون بوقتهم إلا أن الكثير منهم لا تتكلف جنيف بتكاليف سفرهم وإعاشتهم للفترة الضرورية. وعليه يحتاج الدعم إلى تأمين لدعم هذه الفكرة..

7_مشاركة المنظمات غير الحكومية

تثمن أجهزة المعاهدة المعلومات من كل من المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية. تتلقي معظم أجهزة المعاهدة المعلومات والمذكرات من منظمات غير حكومية. تستقبل إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء التقارير البديلة عن الدول التي تدرس والتي توفرها مراقبة دعاوي حقوق المرأة العالمية.نظمت منظمة دولية غير حكومية للدفاع عن الأطفال مجموعات شعبية وطنية لإعداد تقارير دولية بديلة وفقًا لإتفاقيات حقوق الطفل. أجهزة المعاهدة الأخرى ليس لديها مجموعة مساعدة من هذا النوع الذي يقدم المواد من المنظمات الشعبية على أسس منتظمة.بصورة مثالية قد يرغب أحد في التشاور بين الدولة العضو مع منظمة قومية غير حكومية في الوقت الذي يكون قد تم فيه إعداد التقرير وهذا نادرًا ما يحدث.

قدمت المنظمات العالمية غير الحكومية، مثل منظمة العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان ولجنة المحامين لحقوق الإنسان مادة معتبرة للجان. لكن هذه المنظمات ليس لديها الموارد لتنسيق عملها وغالبًا ما تكون هنالك أزدواجية.

عمومًا لدى المنظمات الدولية غير الحكومية موارد قليلة وليس ضروريًا أن يكون لديها علم بموعد عقد اجتماعات أجهزة المعاهدة كما أنه ليس لديها نسخ من التقارير ولا تعرف كيف تعد المواد للجان. كما أن نوعية مواردها غير منظمة، أما في الدول الغنية توجد وفرة في الموارد من المنظمات غير الحكومية.

أما في دول أخرى وبينما تكون الحوجة أكبر لايقدم شيء لعدم المعرفة بنظام مراقبة المعاهدة فيها. مع بعض الاستثناءات القليلة، لدى المنظمات الدولية غير الحكومية مقدرة ضعيفة لتنسيق جهودها أو المشاركة لموارد اللجنة بأكثر من الموارد التي جمعتها.

يمكن أن يسهل عمل المنظمة غير الحكومية عمل أجهزة المعاهدة ويقلل من إضاعة الوقت لتلك الأجهزة خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية إذا نسق إخضاع المنظمات المحلية غير الحكومية. يمكن لأجهزة المعاهدة تقديم مساعدتها للمقترحات التي تقوي عمل المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية، وإخضاع التمويل الذي تحدده للأوقاف. يمكن لـلمنظمات غير الحكومية دراسة إنشاء مجموعة عمل مفردة ذات علاقة متبادلة لتعمل مع أجهزة المعاهدة هذه المجموعة وربما يمكنها من جذب دعم أكبر ومن الأوقاف.

يمكن أن تساعد مبادرة الإتحاد العالمي لمنظمات حقوق الإنسان، المنظمات الأعضاء إن تحضر إلى مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف وأن تتلقي التدريب عن طرق عملها في أجهزة مراقبة المعاهدة ومشاركتها في جلسات أجهزة المعاهدة عندما يكون تقرير دولها قيد الدراسة يمكن للإتحاد العالمي لمنظمات حقوق الإنسان البحث عن الدعم لهذه المبادرة ويجب على أجهزة المعاهدة دعم المقترحات من هذه الشاكلة.

ملخص الخاتمة

يستطيع أي مندوب مستقل أن يستنتج أن نظام جهاز المعاهدة تحتاج لفحص دقيق وشامل ولكن هل هنالك أي مقترح لفعل ذلك وتوفير الموارد اللأزمة ؟وهذا أمر غير مؤكد.

22

مساعدة وتمويل أجهزة رقابة حقوق الإنسان

الجذور التأريخية للمشكلة

ماركوس اسكيمدت

منذ بداية عملها في سبعينيات القرن الماضي أصبحت الأجراءات الأساسية للمعاهدة في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان معروفة شيئًا فشيئًا. وقد قفز عدد الدول الأعضاء في المعاهدة الأساسية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بصورة متسارعة منذ عام 1989م وببلوغ عدد تصديقاتها 191 تصديقاً صارت اتفاقية حقوق الطفل الأكثر إقرارًا دونًا عن أي من الاتفاقيات بالأمم المتحدة. وفرت برامج وحملات حقوق الإنسان في التعليم في كثير من الدول، المعلومات عن مختلف الإجراءات وشجعت المواطنين على أن يفيدوا أنفسهم من هذه الآليات ولكن لابد للشهرة والنجاح من ثمنٍ غالٍ، فكلما كان هنالك أفراد أكثر على مختلف معاهدات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، كلما قاست أجهزة المراقبة المختصة زيادة في صعوبة التغلب على عبء العمل المتزايد تحت ظل كتابة التقارير الدورية للدولة و إجراءات الشكاوي الفردية ويجب عليها فحص عدد أكبر من تقارير الدولة والشكاوي الفردية سنويًا لتتجنب التراكم المريع للشكاوي والتقارير الذي يعرضها للمساءلة والأتهام (التواني في تنفيذ العدالة يعني نكرانها).

وفي نفس الوقت نجد أن الزمن المخصص لإجتماعات أجهزة المعاهدة في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة وخدمات مؤتمر الأمم المتحدة ظل إلى حد بعيد كما هو دون تغيير يذكر.إذ ظلت الأجهزة تعقد جلستين أو ثلاث بمجموع تراوح ما بين ستة إلى اثني عشر اجتماعًا في السنة. وقد قوبلت طلبات أجهزة المعاهدة بتخصيص عدد أكبر من الاجتماعات بنجاح محدود.وبينما تضاعف عبء العمل على أجهزة الرقابة بدرجة أكبر خلال العقد الماضي إلا أن الواقع يشير إلى تناقص الموارد المتوفرة للعاملين في سكرتارية الأمم المتحدة خلال نفس الفترة من الزمن.

ومن بين أجهزة المعاهدة بالأمم المتحدة قامت لجنة حقوق الإنسان بلفت الأنتباه إلى الوضع المؤسف لتقاريرها السنوية للجمعية العامة لسنوات عدة.وعليه فقد أشارت اللجنة في سنة 1990م بأن زيادة عبء عملها يعني أن اللجنة لن تتمكن من فحص المعلومات بنفس السرعة أو تحافظ على نفس مستوى الجودة ما لم يتم دعم العاملين بالسكرتارية. وفي سنة 1994م أصبحت اللجنة أكثر خصوصية مشيرة إلى أن الزيادة في عبء عملها وفقاً للإتفاقية الدولية الاختيارية للميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية لم يعد بوسعها فحص المعلومات سريعاً وهذا يؤكد الحاجة الماسة لدعم العاملين بالسكرتارية، دعت منظمة حقوق الإنسان وبطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة بضمان زيادة معتبرة في عدد العاملين المختصين في الأنظمة القانونية المختلفة في الانظمة القانونية المختلفة الموكلين لخدمة

اللجنة، وكررت اللجنة بأن عملها وفقاً للأتفاقية الدولية الطوعية مازال يعاني نتيجة لعدم كفاية موارد السكرتارية وبالرغم من أن طلب اللجنة كان لطيفاً (إلا أنه لا يرقي إلى ما هو مطلوب) لاصلاح الوضع والأزمة المالية التي ضربت الأمم المتحدة منذ عام 1995م وأدت إلى التخفيض الكبير في موارد السكرتارية.

بعض أجهزة المراقبة الأخرى مثل لجنة اتفاقية إزالة التمييز العنصري لديها شكاوي بأن قلة الموارد المالية أدت بكل بساطة إلى إلقاء الجلسات.وفي منتصف عام 1994م خصصت اللجنة جزء من اجتماع لقضية تمويلها ومواردها المتاحة.وفي استجابة للمختصين المعنيين حدد مساعد السكرتير العام عددًا من المعايير صممت لتحسين الوضع، وتضمن ذلك تنظيم وظائف المحترفين وتحسين الأتصال الألكتروني. ولكن بعد عامين ظهرت مشكلة مشابهة ونتج عن الأزمة المالية للأمم المتحدة نقص آخر في خدمات التوثيق لدى اللجنة.

ب- تمويل أجهزة المعاهدة بالأمم المتحدة

تحدد ميزانية الأنشطة لأجهزة المعاهدة خلال دورات الميزانية المعتادة كل سنتين وقدم مقترح تحديد ميزانية مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى سلطات ميزانية الأمم المتحدة وأخضع إلى مفاوضات في خمس من لجان الجمعية العمومية للأمم المتحدة. غالبًا ما تناقش الميزانية المجازة كل عاملين وتقر بايفاء في وقت سابق حتى تستطيع أجهزة الرقابة على حقوق الإنسان من تقييم الموارد المتوفرة فعلياً لدورة الميزانية للعامين القادمين، متضمنة ما يختص بوقت مواعيد الإجتماعات، ميزانية السفر وموارد العاملين بالسكرتارية والنشاطات الأخرى.

وفي الوقت الحالي أصبحت سلطات الميزانية الرئيسية بالأمم المتحدة وبالأخص مجلس برنامج تخطيط الميزانية واللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية ليست ذات أهمية وذلك لتخصيص الموارد المالية لأداء مهمة معينة لكل النشاطات الملزمة لمكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

ولقد استثنيت نشاطات جهاز المعاهدة في هذه العملية. أي أنه وفي سياغ الحديث عن الأزمة المالية .. التي ضربت الولايات المتحدة في عامي1995-1996م والتي دفعت جمعية حقوق الإنسان على الموافقة على الاقتصاد في خدمات جلستها الخامسة والستين في مارس 1996م المنعقدة في نيويورك. فقد وافق مدير اللجنة على تخفيض عدد العاملين في إجراءات البروتوكول الطوعي ونتيجة لذلك فقد استثني عدد محدود من الحالات للدراسة خلال الجلسة.وبالتالي فإن هذه الامتيازات تصبح بصورة دائمة وليست مؤقتة وربما تدفع بمطالب أكثر للاقتصاديات والدليل على ذلك ما حدث خلال الاعداد للجلسة الخامسة والتسعين للجنة المنعقدة ما بين شهري مارس وأبريل 1967م والجلسة الثانية والستين

المنعقدة خلال شهري مارس وأبريل 1998م وقد طبقت دراسات مماثلة على القصور في التوثيق والذي أقر كمعيار اقتصادي.

الأنشطة الملحة أو الجديدة التي لم تضمن في الميزانية للعامين الجاريين يكون من الصعب التصديق عليها فيما بعد. بالرغم من أنها قد تكون مخصصة. وعليه فقد تنطلق مساع عدة من جمعية حقوق الإنسان على مدى أسبوع واحد قبل الموافقة على جلستها الصفية في عام 1994م والتي أتاحت لها الفرصة لتقليل من التراكم المخزي للشكاوي المعلقة . ضمن البروتوكول الطوعي لـلإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية وكما ذكر سابقًا فإن إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز العنصري يمكنها فقط تحديد أي اجتماع سنوي لعدة سنوات نسبة للمشاكل المالية، زد على ذلك أنه لا يوجد مخصصات لاجتماعاتها في الميزانية الدائمة للأمم المتحدة.

وبالنظر إلى الواقع السياسي للأمم المتحدة ومعارضة معظم المشاركين في ميزانية الأمم المتحدة بالموافقة على زيادات أساسية في الميزانية وإضافة إلى ذلك إعادة التوجيه الحالي لاسبقيات داخل برنامج حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يصل إلى النتيجة المؤسفة ولكنها في نفس الوقت متزنة وهي يمكن لأجهزة المعاهدة أن تعيش في الوقت الراهن أعتمادًا على الخدمات المتوفرة في المستقبل المرتقب. وعلى أسوأ الفروض ربما توافق على تخفيض آخر في خدمات السكرتارية الموجودة لديها. ولكن يجب عليها دراسة آليات بديلة لتمويل أنشطتها.

على المدى البعيد نجد أن تمويل نشاطات أجهزة المعاهدة خلال الميزانية الدائمة للأمم المتحدة وحدها غير كافٍ. وعلى المدى القريب يجب أن تكون هناك دراسة جادة لتمويل النشاطات عبر موارد الميزانية الإضافية والمساهمات الطوعية ويمكن عن طريق المساهمات الطوعية تحسين الموارد التي تحت تصرف السكرتارية أكثر مما يمكن عمله ضمن الميزانية الدائمة.أن معدات السكرتارية ذات التقنية المعلوماتية الحديثة والحواسيب وبتكار تصميم واعداد قاعدة البيانات الخدمية... إلخ جميعها يمكن أن تكون ضمن التحسينات التي تنجز عبر المشاركة الطوعية . وفي جانب آخر ربما يعارض البعض مثل هذه المشاركات الطوعية استناداً إلى أنها تستفتح نشاطات أجهزة رقابة حقوق الإنسان على أنواع المؤثرات الخارجية ، ويرجح أن يكون التأثير السيىء محدودًا. أو في بعض الأحيان ربما تكون المساهمات الطوعية ذات صلة بأنشطة الدعاية في القطاع الخاص، وقد ازدادت أهمية هذا النوع من الدعاية حتى لدى نشاطات المنظمات العالمية والمحلية.إن الأنشطة القائمة في جمع الموارد المالية هي بدائل هامة جدًا في تخفيف حدة الأزمة على أجهزة المعاهدة في المدى القريب.

إن أقرار وتطبيق ما يعرف بخطط العمل هي أحدى الوسائل التي يمكن أن تقوي الدعم الدائم وبتشديد الشروط لأجهزة المعاهدة وربما تساعدها في القيام في أداء واجباتها

بفاعلية على المدى القريب والتي على ضوءها يمكن للمساعدات الطوعية من الدول الأعضاء المخصصة لأجهزة المعاهدة تمويل أنشطة العاملين (الإضافيين) والاستشاريين والخبراء الذين عينوا خصيصًا لتلك الأنشطة لجهاز المعاهدة. إن لجنة إتفاقية حقوق الطفل هي أول من يناقش ويقر مثل هذه الخطة. وأيضًا تقوم بتأمين المساهمات الطوعية اللازمة.ولقد لخصت اللجنة مباديء الخطة كما يلي :

عبر طرق عمل الحديثة أصبحت إتفاقية حقوق الطفل قوة محورية عالمية لحماية حقوق الطفل واقتراح الحلول المناسبة وتساعد عند الضرورة في تحريك الموارد الفكرية والمادية للمجتمع العالمي لتساعد في إتخاذ هذه الحلول. من الضروري توضيح طرق تقوية عمل اللجنة لكي تزيد آثارها على استمتاع الأطفال فعليًا بحقوقهم وبناءً على مقترحات اللجنة وطلباتها التي وضعتها في الخمس سنوات الأولى لعملها يكون هنالك نوعان مهمان من الدعم. أولًا من الضروري تقوية العمل الدائم للجنة بتقارير الدول الاعضاء ثانيًا ابتكاراً آليات متابعة لتحول المقترحات إلى واقع وهذا يستلزم توفير الموارد والتنسيق.

تتصور الخطة فريق عمل مساعد مكون من أربعة أعضاء من العاملين باللجنة الذين يمكنهم في المقام الأول عمل البحث وتجهيز التحليلات الأولية لتقارير الدول الأعضاء لتقوم اللجنة بدراستها وجمع وتحليل المعلومات على مقترحات متابعة اللجنة ومساعدتها في اعداد الأوراق (السابقة الحقيقة).قام فريق مساعدة اللجنة باداء واجباته في النصف الثاني من عام 1997م.وبالرغم من تقديم فاعلية عملية كانت سابقة لاوانها، إلا ان هناك مؤشرات إلى أن فريق الدعم قد عمل في المقام الأول كفريق خدمات ومعظم أعمال الفريق التي كانت ضمن خطة العمل لم يمكن تنفيذها لقلة الاعتمادات المالية.

بعض أجهزة المعاهدة وعلى رأسها لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وقامت ايضًا بإعداد خطة عمل، لكن المشاركة الطوعية لإنجاز الخطة بفاعلية كانت دون الطموحات .إن إنجاز خطط العمل بالتأكيد عمل ذو كلفة عالية قدرت لجنة إتفاقية حقوق الطفل الموارد المطلوبة من المشاركة الطوعية على أسس سنوية بكلفة 1.2 مليون دولار تقريباً.

ولفائدتها فقد تم إعداد خطة العمل لتساعد في تقوية أجهزة المعاهدة لتواجه مشاكلها الرئيسية في الوقت الراهن.أولاً ، اعتمادها الرئيسي على المشاركة الطوعية من الدول الأعضاء للإتفاقيات المعنية، ولو أن المساهمات لم تودع أو تدفع في وقتها قد يخفض مجال الخطة أو يقلل مداها الزمني أو ربما ألغيت الخطة بكل بساطة.ثانياً، نقلت التركيز من التمويل لأنشطة أجهزة المعاهدة ضمن الميزانية الدائمة للأمم المتحدة إلى تمويل تلك الأنشطة من خارج الميزانية الدائمة.ثالثًا، ربما تفتح الباب لتأثير سيىء على حيز المساهمات الرئيسية لهذه الخطط.

شجعت هذه الدراسات عددًا من الدول الأعضاء في الإتفاقيات لكي تعبر بتحفظ شديد عن الرغبة في خطة العمل وعملية تطبيقها.برهنت هذه الدراسات أن مثل هذه الخطط تبدو مناقضة للحقيقة. إن أنشطة أجهزة المعاهدة هي عنصر رئيسي لبرامج حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وهي إحدى البرامج التي يجب تمويلها بأي حساب ضمن الميزانية الدائمة للجنة. وعلاوة على ذلك فإن خطط العمل تعتبر معيار مؤقت للمشاكل التي تواجه كل أجهزة المعاهدة على المدى البعيد. وبما أن المدى الزمني لخطة العمل محدود ويعتمد أساسًا على المساهمات الطوعية فقط تنتهي في أي وقت وربما يعرض نجاح أنشطة جهاز المعاهدة المعني للخطر . ولذلك عارضت بعض أجهزة المعارضة الدخول في أي نقاش أساسي حول هذه الخطط المصطنعة.

الأحتمال الآخر الذي ربما يفيد أنشطة أجهزة المعاهدة على المدى القريب هو أن تقوم الدول الأعضاء الموقعة على إتفاقيات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بدراسة تمويل ما يعرف بالعاملين بالرتب الدنيا، الذين عينوا خصيصًا لعمل أجهزة المعاهدة، وهم جزء رئيسي في مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. في الوقت الراهن تمول دول كثيرة في المجموعة الغربية برامج للعاملين بالرتب الدنيا ولكنها خصصت بصورة عامة لمشاريع التعاون التقني، أو المكاتب الميدانية لمشاريع الأمم المتحدة الانمائية والتي دائماً ما تكون لمدة عامين.

يمكن لأجهزة المعاهدة ان تطلب من الدول الأعضاء تعيين عاملين من الرتب الدنيا بالسكرتارية الدائمة للأمم المتحدة، ولكن من الأفضل أن يكون ذلك لمدة ثلاثة سنوات حتى تتاح لهم الفرصة لاكتساب الخبرات الضرورية ليكونوا أعضاء فاعلين في فريق السكرتارية.أن معدل الفائدة من تحديد فترة أقل هو موضع تساؤل، إذا أن التجارب السابقة أوضحت أن العاملين الجدد ربما يستغرقون سنة حتى يعتادوا على دقة إجراءات أجهزة المعاهدة أما العاملين بالرتب الدنيا الذي كلفوا بأداء عمل أجهزة المعاهدة لفترات طويلة كافية يمكنهم مساعدة السكرتارية في معالجة تقليل تراكم التقارير الدورية والشكاوي الفردية.وبالأعتماد على موارد الميزانية الكافية يمكن بالتالي تعيين العاملين بالدرجات الدنيا على أسس دائمة. ولو أن هذا الاختيار طبق سريعًا فسوف يثمر عن نتائج إيجابية سريعة. ومن المؤشرات الإيجابية تعيين أثنين من الدول الأسكندنافية لأنشطة المعاهدة في عام 1998م.

يمكن أن يكون الاعتماد على كفاءة العاملين بالرتب الدنيا مفيدًا، لكن خدماتهم لا يمكن أن تكون الحل لكل المشاكل التي تواجه أجهزة المعاهدة . الأحتمال الثالث هو الدخول في موارد المؤسسات الأكاديمية الكبرى أو المؤسسات الوقفية في أوروبا أو أمريكا الشمالية (على رأسها تلك التي في المانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والدول الأسكندنافية هذه المؤسسات ان تمول على المدى البعيد ذات المدى المرن (ما بين

ستة إلى اثني عشر شهر).مع سكرتارية لجنة المعاهدة:إن الترتيبات الرسمية والتي على ضوءها ظهرت في الماضي الدورات التدريبية لطلاب الدراسات العليا في القانون والعلوم السياسية أو العلاقات الدولية ما بين ثلاثة إلى اثني عشرة سهم إلى مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وفي جانب آخر فقد عملت جيدًا وساعدت السكرتارية في التغلب على تراكم الشكاوي الفردية. في بعض المؤسسات التقليدية والوقفية ووفرت المساعدة المالية للعمل الداخلي في مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

أشار فحص رسمي أجري بين خبراء بجهاز المعاهدة، الذين إما هم منسوبين إلى المنظمات التقليدية أو ذوو صلات بمنظمات وقفية كبيرة، إن العديد من هذه المنظمات والهيئات الوقفية تدرس تمويل المنح الدراسية للدورات التدريبية على المدى البعيد تحت رقابة أجهزة حقوق الإنسان، تعتبر فرصة مساعدة أجهزة المعاهدة هذه بالنسبة للأمم المتحدة مجانية، فقط يجب توفير مكان المكتب وأدوات معالجة البيانات وهي إحدى الطرق التي يمكن تفعيلها بكلفة زمنية أقل.

ت– الأنشطة الخدمية لأجهزة المراقبة

أثبتت التجارب أن جميع المعايير التي طبقتها أجهزة المعاهدة إلى الآن للتغلب على التراكم المتزايد في كل من التقارير الدورية للدول الأعضاء وإجراءات الشكاوي، هي مجرد مسكنات ترقي المستوى العلاج الجيد لكنها ليست دواء لعلل النظام بنسبة.

ولذا فإن الامر يحتاج لابتكار طريقة لحل هذه المشاكل، وإذا لم تقم أجهزة المعاهدة بتغيير جوهري في آليات صنع قرارها، وتحديث إجراءاتها في المستقبل القريب، فإن هذا سيؤدي إلى تزايد تراكم هذه المشاكل والتي ربما تصبح أنشطتها ليست ذات صلة بالدول الأعضاء ويجب القول ان منظمات الأعضاء الإقليمية وبالأخص المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان ومنظمة الولايات المتحدة تواجه مشاكل مماثلة وهي أما اختارت المقترحات للاصلاحات الجوهرية أو في مرحلة دراستها. كانت جامايكا الدولة الأولى من بين الدول الأعضاء التي استجابت لفحص تراكم شكاوي الأفراد وفقًا للبروتوكوال الطوعي للميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية وذلك بشجبها للبروتوكول الطوعي في 23 أكتوبر 1997م ، عندما استنكر مساعد أمينها العام فشل لجنة حقوق الإنسان في إيجاد طرق للفحص العاجل للكم الهائل لحالات عقوبات الأعدام المعلقة ضد جامايكا وفقاً للبروتوكول الطوعي.

أن من الخيال توقع زيادة جوهرية في العاملين أو الموارد جوهرية في العاملين أو الموارد المتاحة لأجهزة المعاهدة في المستقبل القريب أو المتوسط وإلى الآن فإن تأثير هذه الإتهامات على لجنة حقوق الإنسان والاجتماعات السنوية الحالية على مركز رؤساء جلسات أجهزة المعاهدة ليست ذات أثر يذكر.وفي المقابل فإن الشعارات التي تقول أن الأنشطة قدمت من الموارد الموجودة وأنه يمكن عمل الكثير بقليل من الموارد هي الرابحة

ويبدو هذه جليًا خلال عملية إعادة الإنشاء التي خضع لها برنامج حقوق الإنسان بالأمم المتحدة منذ عام 1996م، وفي ما يتعلق بخدمات أجهزة المعاهدة يجب دراسة المعايير التالية:

1- تحديث وتبسيط الإجراءات

يجب تحديث وتبسيط إجراءات أجهزة المعاهدة بدرجة عالية في عملية إتخاذ القرار، من الأفضل ترك القرارات القديمة التي ليست سوى تضييع للوقت كما أجمع على ذلك. لقد حان الوقت ليتم اتخاذ كل اقرارات أجهزة المعاهدة بتوصيات الأغلبية التي يمكن أن توفر الكثير من الوقت لأجهزة المعاهدة. أن الصعوبات التي عانت منها لجنة حقوق الإنسان في اختيار قرارات بالإجماع في كثير من حالات مشاكل البروتوكول في الوقت الحاضر تظهر أن عملية صنع القرار بالإجماع بالرغم من أنها مناسبة لعملية صنع القرار بجهاز المعاهدة الا أنها أقل ملائمة لعملية تفسير مراقبة حقوق الإنسان بالمعاهدة ذات الألتزامات شبه الشرعية، إن عملية الإجماع ليست إهدار للوقت فحسب بل أنها في الواقع تقلل من جودة القرارات إذ أنها تكتفي باعتراض أحد الخبراء على موضوع ما، أو أن تعقد جلسة مناقشة أخرى ليوافق فيها جميع الأعضاء على ذلك الموضوع.بصورة عامة يؤدي تصويت الأغلبية إلى تحسين نوعية القرارات وتساهم في تعزيز استدامتها.إن اللجوء للتصويت الجماعي هو الحل الأسهل في التطبيق والذي يمكن تقديمه في قوانين إجراءات أجهزة المعاهدة المعنية.

أن بعض أجهزة المعاهدة بالأخص لجنة حقوق الإنسان وإتفاقية إزالة كل أشكال التمييز العنصري لها.وعن كبير عن حوجتها لتطبيق إجراءاتها في ظل تضاؤل موارد السكرتارية في يوليو 1996م ناقشت لجنة حقوق الإنسان تقرير مفصل من فريق عملها عن الإجراءات التي تقترح تغييرات على المدى البعيد في فحص التقارير الدورية والمعلومات . مثلًا تصورت تفويض لجان فريق العمل للمعلومات لإعلان الشكاوي غير مقبولة وأن اللجنة ربما تخلط بين دراسة القبول وأهمية الشكاوي وبالمثل أجرت اتفاقية إزالة كل إشكال التمييز العنصري تعديل في قوانينها الإجرائية لتسمح لفريق القبول والأهلية. ما بين نوفمبر 1996م ويوليو 1997م عدلت لجنة حقوق الإنسان قوانينها الإجرائية لتبرز عددًا من مقترحات فريق عمل الإجراءات بمساعدة القوانين المعدلة لجنة حقوق الإنسان في فحص الشكاوي الفردية وفقًا للبروتوكول الطوعي بصورة أسرع. وعليه فإن معدل الزمن الذي يمكن توفيره في فحص الشكاوي يكون قرابة العام . وكقانون فإن القبول وأهلية القوانين يمكن دراستها معًا في المستقبل.

وكما بسطت لجنة المعاهدة إجراءاتها يجب أيضًا على السكرتارية تسهيل تسليم التقارير الدورية والمعلومات الفردية ويجب على أجهزة المعاهدة أن توافق على قانون تسليم الشكاوي بإحدى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة أو من الأفضل أن تكون باللغات

المتداولة في فريق عمل السكرتارية الأنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية، أن العرف السائد حاليًا بتسليم الشكاوي بكل اللغات، غير عملي كما أنه تبديد للموارد، لقد أدى ذلك المسلك في الماضي إلى إهمال الشكاوي التي تسلم بلغة غير لغة فريق عمل السكرتارية لأشهر وربما تبعد عن الفحص. وإلى الآن لم تطالب أجهزة المعاهدة تسليم شكوي بلغة من اللغات العاملة في السكرتارية. في عام 1995م أعربت لجنة حقوق الإنسان عن قلقها من تزايد عدد الحالات التي سلمت بلغات غير اللغات العاملة في السكرتارية مما ترتب عليه تأخير فحص هذه الشكاوي.

ومع تناقص خدمات الترجمة داخل الأمم المتحدة وبوجود لغة رسمية واحدة على الأقل، مثل الروسية، أصبح تسليم الشكاوي بلغات غير لغات الأمم المتحدة مشكلة مستفحلة، فإن تراكم القضايا وصل إلى معدلات مزعجة خاصة بعض إنضمام دول جمهوريات الأتحاد السوفيتي إلى معاهدات حقوق الإنسان الحالية.وبالرغم من المشاكل المالية، يجب إضافة محام روسي بارع إلى السكرتارية.

وفي ما يتعلق باجراءات كتابة التقرير الدورية فإن عملية اعداد الملفات الخاصة للدول ومقارنة التحليلات ليست سوى إهدار للوقت وزيادة للعمالة. وبشكلها الحالي فإن فائدة هذه الإجراءات للخبراء محدودة ولاترقي لمستوى التأثير على الموارد الشحيحة. وقد ثبت أن التقارير البديلة التي أعدتها منظمات حكومية وسلمت لأجهزة المعاهدة كمكافيء للتقارير الدورية الرسمية للدولة ذات فائدة أكبر والخبراء.وبدلاً عن ذلك فإن الواحد ربما يبتكر شكل جديد تمامًا شامل للملف الخاص للدولة وتحليلها الذي يعتمد على بيانات الدول التي جمعتها وحدات أخرى ومنظمات مختصة بالأمم المتحدة والتي يمكن اعدادها عن طريق البحث ومكتب المندوب السامي لحقوق التطور بالأمم المتحدة.

2- نحو فائدة أعظم من زمن اجتماعات أجهزة المعاهدة

قام خبراء أجهزة المعاهدة خلال الوقت المتاح لهم اثناء اجتماعاتهم بمجهوات جبارة لتطبيق خبراتهم القانونية ومهاراتهم في اعداد القرارات وفقًا لإجراءات الشكاوي بإعداد تشكيل مقترحات وسطى للتعليقات العامة والملاحظات النهائية عن تقارير الدول الدورية.في الوقت الحاضر تقوم عدد من اللجان بتكوين مجموعات اعداد صغيرة خلال جلساتها. وهذا تطور إيجابي لا يمكن إنكار فوائده، بالرغم من أنه وباعتراف الجميع يشكل عبئاً إضافياً على الخبراء.إن العديد من القرارات والإتفاقيات في السنوات الماضية التي أحيلت إلى جلسات اللجان التالية أصدرت في وقتها المناسب على أساس مجموعات إعداد المواضيع.

يمكن مناشدة أجهزة المعاهدة لاجراء مشاوراتها بنظام أكبر. في الوقت الحالي لا تزال هنالك ازدواجية في الاسئلة التي يوجهها الخبراء للدول الأعضاء خلال الفحص الدوري للتقارير وأيضاً هنالك مناقشات مستفيضة لفحص تفاصيل إجراءات شكاوى أفراد ليست بذات أهمية كبيرة ولو أن الزمن يمثل سلعة نادرة لأجهزة المعاهدة يجب عليها

توظيفه بأنسب طريقة ممكنة. وفي الجانب الآخر حصر فحص تقرير في جلسة أو جزء منها أو ادراج عدد من التقارير في يوم واحد كما فعلت إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز العنصري في المناسبات الماضية يكون دون جدوى.وفي هذه الحالة وبكل بساطة يصبح تبادل الأداء المثمر بين خبراء جهاز المعاهدة ومندوبي الدولة العضو ضربًا من المستحيل.

وفي الوقت الراهن تم إعداد العديد من المقترحات ليكون استغلال زمن أجهزة المعاهدة أكثر فاعلية.اقترح بيورغنثال(Buergenthal) أن تقوم لجنة حقوق الإنسان بإنشاء هيئات تشريعية تتكون من سبعة إلى تسعة أعضاء ويسمح لها بوضع القوانين النهائية وفقًا لنوع الشكاوي، وذلك لزيادة عدد الشكاوي المفصول فيها وفقًا للبروتكولول الاختياري.وفي غياب الإصلاحات الرسمية للبروتوكول الاختياري تصبح اللجنة السلطة الرسمية المطلقة للتصديق على قرارات الهيئات التشريعية. مثل هذه الإقتراحات تستحق المساندة إلا أنها لا تخلو من مشاكلها بالنسبة للسكرتارية ولو أن لجنتين من الهيئات التشريعية فصلتا في أهلية الشكاوى ، وهذا يعني نظريًا وبكل بساطة حوجة السكرتارية لأن تضاعف عدد الملفات أو المسودات وبالتالي فإن السكرتارية تحتاج إلى قاعدة بيانات ذات آليات بحث قوية وأخيرًا فإن زيادة عدد العاملين يكون شيئًا ضروريًا.

لو احتاجت كل هيئة إلى ترجمة فورية وكانت كل الوثائق بلغة أو أكثر من اللغات العاملة فإن الأمور ستصبح أكثر تعقيداً. وأيضاً إذا حددت كلف الترجمة وخدماتها في نظام الأمم المتحدة فإن الهيئات التشريعية ستحتاج إلى زيادة هائلة في مخصصات الميزانية. وبالنظر إلى الوضع المالي المتأرجح للأمم المتحدة يمكننا فقط تخيل وجود نظام الهيئة التشريعية لو كانت واحدة على الأقل تعمل بدون تسهيلات الترجمة أو دون ترجمة معظم وثائقها وقبول هذا الرأي للخبراء المعنيين يكون سؤالًا مفتوحًا.

حل آخر لتوظف أجهزة المعاهدة وقتها بصورة أكثر فاعلية هو أن تتجه نحو نوع من الحكم الاختياري فيما يتعلق بفحص الشكاوي وفقًا لإجراءات الشكاوي الفردية المعنية وقد وضح جليًا أن هذه الإجراءات أصبحت معروفة تدريجيًا وقد ارتفع هذا وقد سجلت أجهزة المعاهدة المعنية تراكم تسليم الشكاوي حاليًا يتراوح المدى الزمني للشكاوي وفقًا للبرتوكول الاختياري للميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ما بين ثلاث إلى أربع سنوات.نفترض ولو للحظة أن الدول الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية الخاضعة للبرتوكول الاختياري، شجعت مواطنيها على اللجوء إلى الإجراءات قبل لجنة حقوق الإنسان فإن لجنة حقوق الإنسان ستفيض بالشكاوي ولا يمكننا أن نتوقع منها العدل في كل شكوى فردية في مثل هذه الظروف يمكن للجنة حقوق الإنسان إتخاذ خطوة جرئية بالموافقة فقط على دراسة الحالات التي تطرح قضايا الترجمة الخطيرة لـلميثق الدولي المدنية والسياسية (أو أي اتفاقية ذات صلة) أو الحالات التي تلائم لشرح المفهوم الاساسي لتقديم الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.ولقد اعد بروفيسور سنيز هذا الاقتراح

بطريقة فعالة في الفصل الثاني من هذا الكتاب. وبالرغم من أنه لا نحسب أن هذا المقترح يحتاج لتعديل في البروتوكول الطوعي إلا أنه يستحق المناقشة الجادة والمساندة.

وأخيرًا فإن الزمن ما بين جلسات أجهزة المعاهدة يمكن استغلاله بفاعلية أكبر من الآن مثلًا يجب التعهد بالقرارات التي اتخذت وفقًا لإجراءات الشكاوي الفردية والملاحظات النهائية عن التقارير الدورية. وفيما يتعلق بالنقطة السابقة فإن أنشطة ما بين الجلسات لمقرر اللجنة المختص السابق لمتابعة آراء جمعية حقوق الإنسان يوضح ما يمكن عمله بين الجلسات.

وبالرغم من أن أجهزة المعاهدة عرفت بترددها من تفويض سلطات للسكرتارية أكبر مما يتطلب روتين الأنشطة اليومية وأخيرًا فإنه لايوجد مفر من موافقتها على ذلك.

تفويض السلطة يمكن يتسع لشتمل اتخاذ السكرتارية للقرارات الروتينية، خاصة في القضايا الإجرائية البسيطة التي تقع خارج نطاق جهاز المعاهدة المعني.

وأخيراً يمكن للشخص أن يتصور أن اللجنة هي التي تقوم برفض القرارات الروتينية بعد تشاورها مع أجهزة المعاهدة المعنية. في حين أن خلق عمل إضافي للسكرتارية يقلل من الضغط الكبير على جدول أعمال جلسات جهاز المعاهدة.

3-الاعتماد على تقنية المعلومات الحديثة

ربما يساعد الاستعمال الأفضل لتقنية المعلومات الحديثة، السكرتارية في أداء أعمالها بفاعلية أكبر. لو أمكن استعمال كل الامكانيات التقسيم المتوفرة، فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض كبير في موارد العاملين الإضافية ولو أنه تم تحسين قاعدة البيانات الحالية وتحديثها، وتم ابتكار أخرى جديدة، وسيجعل تسليم السكرتارية للشكاوي الفردية، والتقارير الدورية يومياً، أجهزة المراقبة أكثر فاعلية أن التور في نظم المعلومات الألكترونية الذي أوصت به اللجنة في حقوق الإنسان في مطلع عام 1989م لم يكن أولوية لمكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة حتى وقت قريب.ولم يكن من الاولويات حتى العاشر من ديسمبر سنة 1996م حتى بداية انطلاق الموقع الإلكتروني للمندوب السامي ومن حينها تم تطويره وتوسعته على أسس دائمة وأصبح مصدرًا متاحًا للمعلومات لأجهزة المعاهدة.

قام صندوق الطفل بالأمم المتحدة بالتعاون مع مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بانشاء نص كامل لقاعدة البيانات لإتفاقية حقوق الطفل. وأشار المندوب السامي إلى أن النص الكامل لقاعدة البيانات لبقية أجهزة المعاهدة سينشأ في أقرب وقت.في أكتوبر سنة 1997م بدأ خبراء تقنية المعلومات في تصميم قاعدة بيانات شاملة ونظام استرجاع المعلومات الألكترونية لإجراءات الشكاوي الفردية التي يقوم بها ثلاثة من أجهزة المعاهدة. بصرف النظر عن إمكانية السكرتارية البحث في القضايا سريعًا فإن وجود هذا النوع من قاعدة البيانات (يشمل القانون الذي يمكن مقارنته نسبيًا في مجال

الحقوق المدنية والسياسية) (التمييز العنصري) سيؤثر على الخبراء بصورة كبيرة أثناء جتماعاتهم ولقد تم اختيار نموذج أولي لهذا النوع من قاعدة البيانات . وهذا النوع من قاعدة البيانات يعمل حالياً ولكنه متاح فقط لـمكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

واخيراً فإن سكرتارية الأمم المتحدة وأجهزة المعاهدة يجب أن تعتمد على قاعدة البيانات المنشأة لكل العالم وخاصة تلك التي أنشأتها برامج حقوق الإنسان ومكتبات جامعة منيسوفا وجامعة كينكناتي ومدرسة القانون بيل... إلخ.. والتي تجتمع إدارتها بصورة منتظمة في ما يعرف بمشروع ديانا. إلا أنه يمكن المصادقة على أن التوصيات الاخيرة لرؤساء أجهزة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بان مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة سيقوم بعمل مجهودات خاصة للتعاون مع تطوير قواعد البيانات التقليدية.

4- تحسين المرونة الاحترافية في السكرتارية

وأخيرًا يجب أن يكون هنالك توجه نحو مرونة أكبر داخل السكرتارية اقترحت التجارب لدى خدمات جهاز المعاهدة في السنوات القليلة الماضية أن التخصص المفرط للعاملين بالسكرتارية في الوقت الحالي ربما يؤدي إلى إعاقة إجراءات رقابة الخدمات ولو أن العاملين مسئولون فقط عن الشكاوي الفردية أو التقارير الدورية فقط فإن الاختصاص الناتج عن ذلك سيخلق مصاعب أكبر من الحلول السابقة.وفي حالة حدوث تحركات للعاملين فإنه من الصعب وجود من يناسب لشغر أماكنهم وبالتالي فإن ذلك ربما يؤدي إلى تعليق أنشطة جهاز المعاهدة لعدم وجود العاملين الاكفاء.

وفي ظل الهيكلة الجديدة لمكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالإمم المتحدة المصدق عليها في عام 1996م يتطلب أن يكون العاملين أكثر مرونة في أداء المهام داخل أقسام المكتب. وعليه فإنه يستحيل أن يكون العاملين في كل من فريقي الانجاز في فرع خدمات دعم المكتب مسئولون عن كل أنشطة جهاز المعاهدة. وتقارير الشكاوي والملاحظات العامة.

تعكس وصفات الوظيفة للوظائف الاحترافية التي أعيد تصميمها إلى الحاجة إلى براعة ومرونة أكبر في الإحتراف. وسيخلق ذلك احساس بالعجز بأن يكون هنالك عاملين مسئولون عن إجراءات الشكاوي الفردية ولدهيم خبرة مختصة في دولة معنية يشاركون في إعداد الملاحظات الختامية عن التقارير الدورية لتلك الدول.

يستحق الأتجاه نحو خدمات أكثر تكاملاً لإجراءات المراقبة الدعم الكامل ويجب أن يكون الدعم متزايدًا حتى يمكن نشر وتعميم مذكرة المؤسسة للإجراءات بالتساوي على كل النظام.وبالرغم من أن الزمن المخصص لجعل الفرق المتكاملة قليلة تماماً ، أكبر من المتوقع، فإن إعادة هيكلة مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أخذت زمنًا أطول حتى من الذي تنبأ به مناوئيهم.أبدت بعض أجهزة المعاهدة إهتمامها بالهيكلة الجديدة، لكن ذلك يعود بصورة أكبر إلى عدم وجود تشاور بين أجهزة المعاهدة أثناء عملية الهيكلة.

وبالرغم من أن الإجتماع السابع لرؤساء أجهزة المعاهدة بالأمم المتحدة المنعقد في سبتمبر سنة 1997م أشار بوضوح إلى أنه لو أدت إعادة الهيكلة إلى حذف وظائف سكرتيري اللجنة فإن العمل سيكون (غير كافٍ) وغير مثمر وبالتالي يكون مستحيلاً ، وبدون وظائف سكرتيري اللجنة الذين أصبحوا بطرق عة الذاكرة المؤسسية لأجهزة المعاهدة عبر الزمن ، فإن على أجهزة المعاهدة سيواجه فوضى عارمة.

ث-النظر إلى المستقبل

في الفترة مابين 1994-1998م كانت هنالك إعادة تكييف داخل برامج حقوق الإنسان بالأمم المتحدة . ركز المندوب السامي لحقوق الإنسان مستر ايالا لاسو بشدة على تطوير رئيسي لبرامج التعاون التقني للآليات الوقائية وحضور مجال حقوق الإنسان، إما في شكل عمليات ميدانية أو مكاتب ميدانية. وبالتركيز مؤخراً في الأنشطة الميدانية. وحسب ما ورد في أول كلام المندوب السامي أن برامج حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وصلت إلى بعد جديد وسيكون ذلك جزءاً مهماً من مستقبلها.

وفي الحقيقة أن اعادة توجيه الأولويات أنجز من خلال الموارد الموجودة، وأن أنشطة أجهزة الرقابة عانت نتيجة لذلك إذن أن موارد السكرتارية في السنوات الأخيرة وببساطة يمكن القول ن الموارد أعيد توظيفها للتعاون التقني والأنشطة الميدانية وهنالك سبب بسيط لأن تتوقع أجهزة المعاهدة تحسن هذه الحالة في المدى القريب ولا يمكن إلقاء اللوم على المندوب السامي الحالي مس مادي روينسون. وفي الغالب هي تسعي فقط لإنجاز وثيقة فيننا لعام 1993م وبرنامج الدعوى. وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن الانكارأن وجود مجال حقوق الإنسان مهم ومرغوب على حد سواء.

سيؤدي أكمال هيكلة مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في سنة 1998م إلى فاعلية أكبر في تسليم البرامج والذي سيفيد من حيث المبدأ أنشطة أجهزة المعاهدة بالأمم المتحدة ، بالرغم من أن المدى الزمني سيكون أطول مما كان متوقعاً لا يمكن الإنكار أنه سيكون هنالك تشديد أكثر في المستقبل ، وفي إدارة أكثر فاعلية في المكتب.من الصعب الوصول إلى دمج بين قيادة مبدعة تحدث المعجزات وإدارة فاعلة في بيئة سياسية خالصة.ولكن ذلك سيعرض الذين يعملون على انجاز اجراءات مراقبة حقوق الإنسان لمواجهة تحديات جديدة بنشاط وعزيمة متجددين والمثل الذي ضربة وارن بنبس عن الإدارة ليس ببعيد عن السياق (المدراء يفعلون الشي الأصح).

ومن وجهة نظر للمدى البعيد فإن زيادة التعاون بين أجهزة الرقابة بالأمم المتحدة ونظرائها الاقليمين هو أمنية أخرى.وأشار المندوب السامي الأول السيد ايالا لاسو، إلى قلقة من تشجيع التعاون الأفقي بينه أجهزة المعاهدة ونظائرها من الأجهزة الاقليمية مثال لذلك المجلس الأدرني. وعلى مستوى السكرتارية فإن التبادل الدائم للأعضاء العاملين المحترفين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية سيساعد كلا الفريقين في التكييف مع

إجراءات الآخر وعلاوة على ذلك ربما يحفز ويحث في تطوير الإجراءات والبرامج في كل فريق. واستناداً الخبرات المكتسبة في البيئات المؤسسة المختلفة يمكن إجراء مثل هذا الحلول الجزئية ويمكن أن تكون مؤثرة باستعمال الموارد المتوفرة باستعمال الموارد المتوفرة.

وأخيرًا لا يمكن نسيان المعضلة الثانية، إذا كان على السكرتارية أن تعمل بأعلى فاعلية في جميع خدمات أجهزة المعاهدة ، فإن أجهزة المعاهدة ستكون في موقف لا يسمح لها بفحص كل التقارير الدورية والشكاوي الفردية خلال زمن الإجتماع المتاح لها.ويمكن حدوث نفس الحالة لو أن جميع الدول تقوم دائمًا بتسليم تقاريرها الدورية قبل نهاية الوقت الممنوح لها وهذا ما يستبعد حدوثه. إضافة إلى ذلك فإن تراكم التقارير يفرض بكل بساطة صعوبة قيادة بعض الاجزاء.يمكن تقليل التداخل في متطلبات التقارير، إذا كان هنالك انسجام واندماج بين الخطوط العريضة لتقارير أجهزة المعاهدة، وبالرغم من اختلاف مهام الأجهزة إلا أن الانسجام سيحقق فقط نجاحاً بعيداً.وأخيراً فإن الدمج لا يمكن أن يتغلب على مشكلة الازدواجية المستفحلة في هيكل نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في ذاته. زيادة على ذلك قد أقرت اتفاقيات على درجة عالية من الاختصاص في مجالات محدودة ، والتي على العموم كانت مكملة لميثاقي 1996م والتي عاجلت بصورة أكبر القضايا التي تضمنت في الميثاقين.

ولقد أيد بعض الخبراء أن تخضع الدول الأعضاء لأكثر من ميثاق بالأمم المتحدة ويمكن لأجهزة المعاهدة استبدال التقارير المتعددة بتقرير واحد شامل والذي يمكن على الأقل أن يساعد تلك الدول في التعامل مع بعضها في كتابة تقاريرها.وبالرغم من إن قضية التقارير الشاملة، لم تناقش بأي تفاصيل هادفة في الاجتماعات الأخيرة لرؤساء جهاز المعاهدة إلا أنه بدلاً عن ذلك ركز المشاركون في مراجعة طرق عمل أجهزة المعاهدة .وبالرغم من ذلك فإن تسليم الدول الأعضاء للتقارير الشاملة إلى الاتفاقيات المختلفة يستحق الاعتبار المقدر والتشجيع، إذ أنه سيقلل من الأزدواجية المزمنة في متطلبات عمل التقارير وسيساعد السكرتارية في تنظيم وتبسيط خدمات فحص التقارير الدورية.

وينطبق المثل القديم القائل الحاجات العظيمة يحشد لها القادة العظام. تمامًا على برنامج حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وفي ظل الركود والتناقص الحالي للموارد فإن الوضع الراهن للامم المتحدة يتطلب وجود قيادة بارعة حكيمة لتقوم باداء مهامها بفاعلية وخلاصة الأمر فإن التعاون والاتفاق أمر ضروري بين كل المعنيين من دول أعضاء ومعاهدات ومواطنين والهيئات غير الحكومية وسكرتارية الأمم المتحدة ومعاهدة الامم المتحدة واجهزة الرقابة.

23
تحويل إصلاحات أجهزة المعاهدة إلى الواقع واجبنا جميعا
فيليب الستون

أقر المشاركون في هذا الكتاب طرق أساسية تجريبية وهامة. هي تجريبية إذ أن معظم الكتاب عملوا بفاعلية في أجهزة المعاهدة إما كأعضاء في أجهزة المعاهدة أو كمشاركين في الهيئات غير الحكومية، أو أعضاء بالسكرتارية أو مراقبين عن قرب. في حين أن هنالك كم هائل من العمل يجب إنجازه في كل من الناحية النظرية والعملية لتوضيح أسباب نجاح وفشل المشروع، وهذه المهمة لم يصمم واضعوا الكتاب على إنجازها .وتظهر خطورة هذه الطرق في أنها ركزت في كشف مواطن الضعف وإخفاقات خبير أنشطة الرقابة، وأنشأت لجان مستقلة لتراقب شكوى الحكومة وفقاً لإلتزامات طوعية وافق عليها كل من الرؤساء الستة لأجهزة معاهدة حقوق الإنسان.

أ- دراسة الطرق البديلة

يغطي الكتاب بأكمله سلسلة من المشاكل والتحديات، تتراوح ما بين الصغيرة لكنها مقيدة ومربكة مثل نقل أقلام الرصاص والورق، من غرفة الاجتماعات بجنيف، وذلك عقب الأزمة المالية نتيجة لعدم دفع الولايات المتحدة ديونها للأمم المتحدة، وبسبب هذا التأخير المصطنع بالسكرتارية والذي فرض عليها في توفير دراسة ترجمات الوثائق، والكبيرة والتي بحق شغلت معظم المشاركين، وتضم هذه القضايا الكبرة الاعتمادات المالية الشحيحة للنظام، وممانعة معظم الحكومات على زيادة فاعلية الإجراءات واستعمال الاحتياطات في سعيها لتأكيد اكتفاء أجهزة المعاهدة داخليًا، وأيضًا قلة الخبراء والاستقلال الملحوظ لأعضاء بعض اللجان والقصور الذي يظهر في ما يتعلق بالنتائج التي أحدثتها أجهزة المعاهدة سواء أن كان مايتعلق بالملاحظات النهائية عن تقرير الدولة أو الأداء النهائي حول الشكاوي الفردية والمجال متسع للنقد.ومن الصعب مخالفة البزابيث إيفان في تخمينها، أي ملاحظ مستقل يمكنه أن يستنتج أن نظام جهاز المعاهدة يحتاج إلى فحص بدقة تامة.

أما بالنسبة للنظام كما هو، ووصف لأي مدى يمكن تحسينه فقد وفر الفصل السابق من هذا الكتاب مصدر ثر. ولا يهدف هذا الفصل إلى تكرار تلك التحليلات أو تلخيصها.. والمشاكل التي درستها كلا الفصلين) مختلفة جداً في نوع تركيبها الذي يوحي في خلاصة القول بوجود إجماع ظاهر بين الفحوصات المختلفة.

وبالرغم من ذلك يظهر اعتقاد مشترك من قبل المشاركين في هذا الكتاب بأن الافتراضات الأساسية التي يستند عليها نظام جهاز المعاهدة قانونية وبالأخص فرضية مرغوبية المشاركة العامة في النظام لم يناقشها أي واحد منهم وبالتأكيد أصبحت هذه الفرضية في الوقت الحالي واقعًا ملموسًا، إذ أنه من المفترض لم يعد هنالك دولة في العالم

ليست بعضو على الأقل في أحد الاجهزة الستة وأن الغالبية العظمي من الدول لها عضوية في عدد من الأجهزة بالرغم من أن بعض المعاقين تسألوا عن قانونية هذا الافتراض والنقد السائد في هذا الشأن هو ما أدلت به آن بيفيسكي إذ أن نقدها يطابق لطريقة لم تقدم في الكتاب.ويبدومناسباً للمقارنة مع الافتراضات المشتركة على حد كبير بين المشاركين في هذا الكتاب مع فحوصاتها ووصفاتها وخاصة أن عملها يوفر نقطة مهمة للمقارنة إذ أنه أكثر انتظاماً وشمولاً ، وأستمر لفترة أطول من أي عمل موثوق به ومماثل له في الموضوع.

نشرت بيفيكسي خلال الخمس سنوات الماضية عدة انتقادات مفصلة عن النظام وقد نشرت الأولى في سنة 1994م عقب مؤتر فيننا العالمي لحقوق الإنسان وكان جزء من أعظم مبادرة قامت بها الجمعية الأمريكية للقانون الدولي لتعيين جدول أعمال حقوق الإنسان للقرن القادم، ونشرت الثانية في عام 1996م وهي عبارة عن تقرير مفصل أعد للجنة قانون حقوق الإنسان الدولي وتطبيق جمعية القانون الدولي وأصدرت اخرى في عام 1998م.تحتوى على ورقة قدمت في المؤتمر السنوي السابق للجمعية الامريكية للقانون الدولي.

وسيركز التحليل التالي في المقام الأول على التحليل الذي قدمته بيفيسكي وفي المقام الثاني على توصياتها التي ركزت خلال أشياء أخرى استحالة تشغيل نظام جهاز المعاهدة الذي يدخل الدول غير الديمقراطية ضمن المشاركين فيه.. وباختصار أني أعتقد أن نقدها للنظام بني على أساس مثال لا يمت للمثالية بأي صلة وبعيد كل البعد عن المثالية ولا يوفر صوره دقيقة أو متوازنة وأيضا قام على قاعدة خاطئة لفهم طبيعة وأهداف النظام ولقد ظهرت هذه المشاكل نتيجة للبساطة المبالغة في المقارنة بين الدول الليبرالية وهم (المتطرفون) الذين ليس لدهم أي حس ديمقراطي والتي تبدو كشعاع ذهبي يبدد كل التحليلات.

ب-فهم عيوب النظام

بدأت بيفيسكي أحدث تحليلاتها باقتراح أن الذين يشكون في أفضلية المحاميين الدوليين في ما يتعلق بعمل أجهزة المعاهدة ما هم إلا خونة أو متشائمين وبالطبع فإن هنالك مثل هذه الاستجابات بالرغم من عدم درايتي بها. وعلى أية حال فإن المساهمات في هذا الكتاب كتبتها مجموعة في الأساس مساندة لما يصبو النظام الحالي الوصول إليه، وكما ذكر سابقا لهم تقريبًا نقد واحد لمختلف أوجه أداء النظام الحالي.

يستند تحليل بيفيسكي على المماثلة حتى بين التفاصيل غير الملائمة أو عيوب النظام. وركزت الثلاثة الاوائل على:(1)عدم كتابة التقارير أو تأخير كتابتها من طرف الدول (2) وجود كميات هائلة من التقارير المتداخلة في انتظار الفحص من قبل أجهزة المعاهدة (3) طرق العمل الحقيقة التي تستعملها أجهزة المعاهدة. إتفق معظم المعلقون على أن تلك المشاكل تشكل الحقيقية في الوقت الحالي. وهنالك مجال كبير للتحسن . ولقد ورد تفصيل عيوب الممارسات الحالية في التقارير الثلاثة التي اعددتها للجمعية العامة للأمم المتحدة (كخبير مستقل)في التقارير المختلفة التي أقرتها اجتماعات رؤساء أجهزة حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، أيضاً في التحليلات المضمنة في هذا الكتاب . وباختصار لم ينافس معظم مراقبو النظام بالرغم من أن توصياتهم مختلفة لحد ما . والقضايا الأربعة المتبقية التي قامت بيفيسكي بمطابقتها تناسب قضايا ذات صلة لما أتفق عليه أكثر المعلقون وتتعلق بـ (4) الشعبية وسهولة الوصول إلى امكانيات الموارد المالية الحقيقية للنظام ضعف نظم الشكاوي (5) وقلة معايير المتابعة لعمل أجهزة المتابعة.وفي رأيي بالرغم من أن تحليلها لمعظم القضايا بني على أمثلة أحادية وغير نموذجية دونًا عن توفير فكرة دقيقة عن الوضع العام، وصورت صورًا غير مناسبة وكئيبة، وهذا بدوره جعل الحلول المتطرفة التي اقترحت أكثر تبريرًا مما هي عليه . ونفهم ضمنيًا أن كل من النقد والحلول ، مختلف عليها تمامًا كمجموعة من الافتراضات لكل من وظائف وأهداف نظام المعاهدة وأجهزة رقابتها . وساتعامل مع الثلاث قضايا التي تؤثر على نظام كتابة التقارير تباعًا واضعًا على جانب نقطة درسناها بكفاية في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

1-الدعاية والإعلام

وفقاً لبيفيسكي فأن العيب الرابع في عمل أجهزة المعاهدة أنه أدير بمعزل عن وسائل الإعلام و المنظمات غير الحكومية. ولقد طابقت أربعة عناصر اعتبرت مهمة خاصة في هذا السياق. ووصفتها جميعًا بأنها غير معقدة وهامشية.

عادة ما يكون هنالك عدد ضئيل من الأفراد لو كانت إحدى الدول المعنية مرافقة للحوار حول تقارير تلك الدولة.ونادرًا ما تحضر وسائل الأخبار القومية وغالبًا ما يكون هنالك واحد أو أثنين من ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية ، وسائل الأخبار العالمية غالبًا ما تكون غائبة.

المجموعتين الأوائل هما مجموعات محلية من الدولة التي تدرس تقاريرها تقارير الدولة، والثانية منظمات دولية غير حكومية وفي ما يتعلق بالمجموعة الأولى فقد استشهدت بمثال التقرير الكندي الذي درسته لجنة اتفاقية إزالة التمييز ضد النساء في سنة 1997م.ولقد كشفت منظمات دولية غير حكومية أن اللجنة درست التقرير الكندي قبل أسابيع ولم يحضر أحد.وهذا غالباً ما يكون نادرًا حسب معايير معظم أجهزة المعاهدة.وعندما قدمت التقارير الكندية للجنة التي تراقب الميثاق الدولي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل من عامي 1993 و 1998م وكان هنالك حيز للوقوف فقط في غرفة المؤتمر. شارك عدد كبير من الهيئات الإقليمية غير الحكومية في العملية وحضروا الحوار بين الحكومة واللجنة وقد سلم عدد كبير من مئات الصفحات (و في الواقع الاف الصفحات في سنة 1998م) المعلومات للجنة عن طريق البريد والبريد الكتروني والفاكس وشخصيًا (باليد) . التقارير المتعلقة بهونج كونج سلمتها المملكة المتحدة للجنة حقوق الإنسان في مناسبات مختلفة، ما بين أواخر ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي . وقد رافقها عدد كبير من ممثلي منظمات غير حكومية ومراقبين آخرين ويمكن الاستشهاد بكثير من الأمثلة المشابهة . وحتى تلك التي يمكن اعتبارها حالات استثنائية من الواضح أن المتوسط أقرب إلى حد كبير إلى الوسط من الحالة الفردية المتطرفة التي ذكرتها بيفيسكي ولايوجد هنالك قانون ملزم الجذب انتباه منظمة غير حكومية لتقارير الدول المتقدمة فقط. ذكرت بيفيسكي في تقارير لعام 1996م أنه بينما يحضر العشرات من الناس تقارير الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو اليابان، ويكون هنالك مندوب واحد فقط عن منظمة العفو الدولية أو شخص أو أثنين من منظمات دولية غير حكومية لمراقبة تقارير الدول النامية، وعلاوة على ذلك فلنأخذ حالة مؤسسة الإتفاقية الدولية للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية تقارير دول مثل جمهورية الدومتيكان ونيجيريا هونغ كونغ واسرائيل وسلارنكا. على الرقم من تشعبها حظيت بقدرٍ عالٍ من الرقابة لمنظمات غير حكومية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

من المهم في أي حدث عدم التسليم بما قد يعرف الاعتبار الرئيس بغرفة المؤتمر كتلك الظاهرة الفردية لتقييم الاهتمام والمشاركة في عمل هذه اللجان. واحدة من المشاكل الرئيسة التي واجهت أعضاء معظم اللجان هي كيفية التغلب على الحجم اللامتناهي من المعلومات التي يسلمها مجموعة مختلفة تمامًا من العاملين على المستويين الاقليمي والدولي. وهذا يثير عدد من التساؤلات عن كيفية ضمان شفافية العملية و كيفية تقييم مصداقية المعلومات و كيفية العدالة بين الجهود الهائلة المبذولة من عدد من المنظمات غير الحكومية وكيفية الاتصالات بهؤلاء المشاركين الذين غالبًا ما يكونوا على مسافات بعيدة. وكيفية تمكين الحكومات من الحصول على تقرير كافٍ عن الانتقادات حتى تستطيع الرد عليها . وكيفية هيكلة العملية ككل للاستفادة من هذه المعلومات من دون السماح لها لتسود جدول أعمال الحوار وتتحكم فيه برمته. بالرغم من أن هنالك شيء واضح وهذه النزعة المتطرفة لاتتماشي مع مقترح أن عملية الرقابة منفصلة تمامًا عن المجتمع المدني.

والمقوميين الآخرين اللذين يقال أنهما ضمنيين نسبيًا، في العملية هما وسائل الإعلام المحلية والدولية.وقد أشادت بيفسيكي بمثال فحص تقرير الولايات المتحدة للجنة حقوق الإنسان في سنة 1995م والحدث الذي ذكرته ، لم تنشره صحيفة سوى صحيفة واشنطن بوست وبترك عدم اعتناء وسائل إعلام الدول الأعضاء بهذا النوع من الأخبار جانبًا فإن المثال لا يمثل على الاطلاق تجاوب وسائل الأخبار المحلية.إن مشاركة القدر الكبير من المنظمات غير الحكومية للمناديب الإيرلنديين في العملية المتضمنة لفحص تقرير لجنة حقوق الإنسان بتلك الدولة في سنة 1993م قوبل بإهتمام كبير من وسائل الإعلام بالدولة وأدى ذلك إلى إرسال مراسل مؤقت إلى جنيف.

حظيت تقارير كندا لإتفاقية الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل من عامي 1993 و 1998م بتغطية واسعة جدًا من وسائل الإعلام، وقد حضرت وسائل الإعلام الكندية إلى جنيف وكانت هنالك تغطية واسعة لكل من الصحف والتلفزيون والراديو. كتبت قصة على الصفحة الرئيسة للصحيفة القارديان وسلسلة من القصص على وسائل الإعلام الأخرى من تقرير قدمته المملكة المتحدة لنفس اللجنة في سنة 1998م.ولا تقتصر التغطية الإعلامية على الدول المتقدمة فقط ، ولو افترضنا وجود وسائل إعلامية حرة معتدلة فإن أجهزة المعاهدة تجذب إنتباه وسائل الإعلام التي تعتبر غير مرموقة في كثير من الدول النامية.خصصت وسائل الإعلام في كل من نيجيريا وجمهورية الدومنيكان وبنما وهونج كونج وأماكن أخرى تغطية واسعة لانشطة لجنة إتفاقية الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بالتقارير الوطنية.

في الحقيقة وبلاشك فإن عمل أجهزة المعاهدة نادرًا ما يقدم أخبار قيمة أو ممتعة لهيئة الإذاعة البريطانية وشبكة الكيبلات الإخبارية ومثيلاتهما باللغات الأخرى. ولا يمكننا القول بأن التغطية الإعلامية التي جنتها أجهزة المعاهدة كانت بالقوة والدرجة المطلوبة،

ولكن لا يمكننا تصوير الحالة بدقة بأن نقول أن وسائل الأخبار المحلية نادرًا ما تحضر، أما العالمية تقريباً لاوجود لها هنالك.

والأهم من ذلك فإن مثل هذه الحالات ذات أهمية محدودة إذ أنها أنها قائمة على مقياس خاطيء، وللسواد الأعظم ولأسباب الكلفة فإن وسائل الإعلام نادرًا ما تركض خلف التغطية المباشرة التي تمتد لعدة أيام ، والتي بطبعها ذات مدى محدود وقليلة الإثارة خاصة اللحظات اللامعة و الصالحة للعرض على التلفزيون. مثل هذه الأحداث تغطي بصورة واسعة عن طريق الاعتماد على نشرات إعلام الأمم المتحدة أو المقابلات الصحفية خارج غرفة المؤتمر أو يقوم ممثلي منظمة غير حكومية أو رؤساء اللجان المختصة في مؤتمرات صحفية، مثلا نجحت مدام كريستي جانين كرئيس للجنة حقوق الإنسان بين عامي 1997-1998م بصورة كبيرة في زيادة حجم الملف الخاص باللجنة ليست التغطية الإعلامية هي المعيار الرئيسي الذي يقاس به أثر أجهزة المعاهدة . وتبدو حالة الولايات المتحدة التي ذكرتها بيفيسكي من تلك الناحية ولقد استحوذت على عناية فائقة من حقوق الإنسان وبعض المجموعات حول الولايات المتحدة الأمريكية المهتمة بالأمر، وحظيت باهتمام المثقفين حتى في الهند. وفي هذا الشأن فهي تعطي إهتماماً بالغاَ بالشكاوي التي في بعض الأحيان يعلنها الدبلوماسيون سرًا في الولايات المتحدة.إذ أن مشاركتهم في مثل هذه الممارسات الرقابية ذات كلفة أعلى مما في دول أخرى نسبة للحذر الشديد في أجهزة المجتمع المدني لدى دولهم.

ورد فعل الحكومة المعنية في أغلب الأحيان هو النتيجة المرغوبة للإجراءات المعنية ولكن مثل هذه الاستجابات بصفة خاصة من الصعب تشريعها وغالبًا ما يصعب توضيح العلاقة المتقطعة، ويجب إلحاق مثالين للتوضيح، الأول يتعلق بقضية رسوم التعليم الثالث في مقاطعة زيورخ بسويسرا القضية التي أظهرت في هذا السياغ عمل لجنة اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو اعتماداً على التقارير المفصلة التي قدمت لها ويتوقع فحصها لتقرير سويسرا. كتبت لجنة معاهدة الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية خطاباً للحكومة السويسرية في عام 1997م جددت فيه الاعتبارات التي تؤمن بضرورة وضعها في الحسبان في الدراسة الجارية لخيارات سياسة الميزانية في ما يتعلق بالرسوم الجامعية . وهذا تبادل تقليدي للخطابات الشفوية الدبلوماسية بلغة الدبلوماسيين المتعارفة بينهم فلا يراها الصحفيون ولا يمكنهم كشفها وبالرغم من ذلك فإن التبادل أصبح جزءاً مهمًا في النقاش العام ويعمم خطاب اللجنة بصورة واسعة على وسائل الأخبار السويسرية.

ويأتي المثال الثاني في تقرير لصحيفة أسترالية في مارس 1999م حين بدأت الحكومة تشغر منصب مندوب العدالة الاجتماعية للسكان الأصليين بعد تأخر دام أربعة عشر شهرًا وذلك عشية سماع لجنة الأمم المتحدة التسجيل الحديث عن حقوق الأقليات من

السكان الأصليين وقد أصدرت لجنة المعاهدة لإزالة كل أشكال التمييز العنصري تحذيرًا في وقت مبكر مذكرة فيه أستراليا في أغسطس سنة 1998م بأن الحركة ستتصدي للحكومة في جنيف في الإسبوع المقبل عندما تواجه بأسئلة مفصلة من قبل لجنة الأمم المتحدة، وفي مثل هذا السياغ فإن المفاوضات الرسمية في جنيف ربما تكون ذات قيمة رمزية أكبر، فهي تعمل كحافز للعمل الذي يحدث بعيدًا عن مجال اللجنة. ولهذا السبب فإن أحصاء عدد وسائل الأعلام أو مناديب لهيئة غير حكومية الجالسين في غرفة المؤتمر لا يمكن من تحديد اثر هذه الممارسة ولا يمكن لأحد أن يتوقع اعتراف أي حكومة بأنها أتخذت أي مبادرة بمبدأ محاربة نقدها من لجنة إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز العنصري ويظهر الأثر الحقيقي للعمل في تفاصيل أدق وأعمق.

2_كشف حقيقة إمكانيات النظام

ركزت بيفيسكي في انتقادها الخامس في حقيقة أن أجهزة المعاهدة لم تشارك في كشف الحقيقة، لأنها تعتبر أنه لا يمكن أن يثوق تمامًا بالمنظمات غير الحكومية ولا والخبراء أنفسهم، وهذا يشير إلى أن قاعدة المعلومات فيها عيب وأن الاعتبارات السياسية يمكن أن تفسد العملية، ولمواجهة هذه المصاعب اقترحت الحلول التالية:

يجب أن تزور أجهزة المعاهدة الدول الأعضاء لتشارك في كشف الحقائق قبل دراسة جدول تقارير الدولة. يجب تنفيذ عمل كشف الحقيقة لأي دولة على روتين عدم التمييز والتعصب وليس من الضروري أن يزور جميع أعضاء أجهزة المعاهدة كل الدول.

يجب أن تزور أجهزة المعاهدة الدول الأعضاء التي لم تسلم تقاريرها لفترات طويلة جدًا لتتدخل في كشف الحقائق وتسهل عملية إنتاج التقارير أو تحث على إيجاد مصدر بديل للمعلومات.

ويجب على الجمعية العامة أن تضمن وجود الموارد الكافية والدعم الإداري لأجهزة المعاهدة لتشارك في كشف الحقيقة.

وعلاوة على ذلك أشارت إلى أن الهيئة غير الحكومية لاتخلو من البرامج السياسية وأن المعلومات التي سلمت على درجة عالية من الانتقاء وهذا يعود إلى طبيعة الهيئات غير الحكومية البحتة.فهي هيئات سياسية لدرجة أن التأييد الشديد لبعض السياسات أصبح السبب الرئيسي لوجودها. توقع تأثير هيئة غير حكومية مثلاً لصالح زيادة كلفة السجن أو تحصين الطفل لتقدم صورة كاملة بكل اعتبارات الميزانية ذات الصلة، وأيضاً تكون المناقشات المناوئة لهم غير واقعية على الاطلاق الا أنه من المحتمل أن يكونوا صادقين ولايحاولوا التضليل بإخفاء المعلومات ذات الصلة.

ومهما يكن الحال فإن أجهزة المعاهدة مؤمنة من التضليل، أولًا، تغطي المنظمات غير الحكومية نطاقًا واسعًا جدًا من الآراء السياسية وأن الخضوع لواحد يعني تجاوز الآخر، وهذا بدوره يشترط وجود نظرة أو تفسير مختلفة تماماً.ثانياً ،الأهمية التي تمنح

للمعلومات التي توفرها منظمات غير حكومية فهي بلاشك تعكس مسار التقرير فيما يتعلق بالاعتماد عليه ودقته وتوازنه، والتي وصلت إليها منظمة غير حكومية في السابق وبالتالي يجب تحفيز المنظمة غير الحكومية حتى تتناسب مع معايير الأمانة الاساسية.ثالثاً، وغالبًا ما يرجح أن الحكومات موضع القضية(التي نحن بصددها) ما تدحض تمامًا أي معلومات خاطئة أو غير متوازنة.رابعاً، يقتصر دور أعضاء اللجنة على ممارستهم حكمهم الأساسي القائم على تعدد المصادر وفيما يتعلق بالادعاءات أي منها لما يبرره وأيها لا أساس له من الصحة.

وعلى الرغم من ذلك فإن بيفسيكي تعتقد أن أجهزة المعاهدة قد أرغمت بشدة على مثل هذه المساهمات المحدودة لمنظمة غير حكومية.في الواقع أن معظم أجهزة المعاهدة في الوقت الحاضر قد أخذت قدرًا كبيرًا من المعلومات التي وفرتها مصادر المنظمة غير الحكومية. وهنالك بعض الحالات التي منحت فيها مثل هذه المعلومات أهمية أكبر مما تستحق. بالرغم من أن بيفسكي لم تذكر أي أمثلة لتلك الحالات ولكن مثل هذه الأخطاء العرضية يجب أن توضع في الاعتبار.أستعملت كل المصادر الرسمية للمعلومات كتقارير الإعلام أو أي مصادر أخرى موثوق بها، وهكذا فإن معلومات منظمة غير حكومية قد وضعت في موازنة ورجحت على تلك المصادر الأخرى، وأحيانًا قد تكون دون المستوى المطلوب . إلا أنها لابد ان تكون موجودة. يمكن تحسين عملية جمع المعلومات بدرجة كبيرة ولكن لا يمكن وصفها بأنها علمية بمعنى الكلمة وبالنظر إلى حجب الموارد وإقصاء معلومات المنظمة غير الحكومية أو التقليل من قدرها فإن ذلك مؤكدًا لن يؤدي إلى تحسين العملية . وفي الواقع إن كشف الحقيقة التي على ما يبدو أن بيفسكي تعني بها وضع المهام في مكانها الطبيعي للدولة المعنية لتكون دائماً مفيدة، فقط، إذا وضعت اعتبار كبيرًا للمعلومات التي وفرتها مصادر منظمة غير حكومية داخل وخارج الدولة المعنية.

الإقتراح الثاني لترك تقارير الحكومة والإستعاضة عنها بالاعتماد على مهمات كشف الحقائق في وضعها الأصلي هو غالبًا ما تسمي الحكومة أعضاء جهاز المعاهدة لضمان تمثيل الدولة في مظهر خبراء مستقلين، ويقال أن هذه الممارسة وفرت فرص للهروب من الإطار القانوني للأداء، وهذا ربما يكون حقيقة، لكن من غير الواضح لمهمات كشف الحقائق التي يرشدها نفس الأعضاء أن تتماشي مع المشاكل، والمثال الوحيد الذي ضرب هو المتعلق بمعاملة كل من لجنتي إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز العنصري والإتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاسرائيل في حالات لم تطبق من قبل على أي من الدول الأعضاء . لم تقدم أي تفاصيل فيما يتعلق بادعاء المعاملة غير العادلة للجنة إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز العنصري.ولكن في ما يتعلق بالاتفاقية الدولية للحقوق الإقتصادية والأجتماعية والثقافية فإنه زعم بأن اللجنة سمحت لمنظمة غير حكومية بتوجيه نقد شفهي لاسرائيل في جلستين خلال عام 1996م في مواضيع غير رسمية مثل

تنفيذ إتفاقيات أوسلو، وذلك في غياب جدول عمل الحوار مع الدولة العضو أو دراسة تقرير الدولة.وبوضع التساؤلات جانبًا عما إذا كان بإمكان اللجنة مراقبة عرض القضايا مسبقًا وعما إذا كان إتفاق أوسلو في سنة 1993م بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يمكن القول بأنه ليس له صلة بالنطاق الواسع من القضايا التي غطتها الإتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وببساطة فإن مثل هذه المزاعم خاطئة. كان تقرير إسرائيل الأول تحت طاولة الإتفاقية الدولية للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في سنة 1996م متأخرًا وكانت اللجنة قد استلمت مسبقًا صورًا من منظمات غير حكومية تحتوى على معلومات لو أنها صحيحة فسوف تكون مزعجة لاسرائيل فيما يختص بالتزاماتها وفقًا للمعاهدة، في هذه الحالات تتبع اللجنة إجراء طبق مسبقًا على عدد من الحالات مثل كندا ونيجيريا والفلبين ودعت حكومة اسرائيل لتسليم تقريرها المتأخر وبالتالي تعده مع وجود الفرصة لدحض الادعاءات المفتراة.

وفي ما يتعلق بالحلول المقترحة مهما كشف الحقائق في موقعها الأصلى اجبارياً، وبصورة عامة على حدود أي دولة عضو في كل من الست معاهدات لحقوق الإنسان (مذكرا مثلاً بأن اتفاقية حقوق الطفل لها 191 من الدول الأعضاء) ومثل هذه الطريقة مؤكدًا ستحول النظام . وبالرغم من ذلك سيطر مباشرة في وجه كل المؤشرات، في الواقع من كل الدول إلى ما تعتبره حدود مقبولة النظام مراقبة المعاهدة.ومثل هذه المهام تكون كلفتها عالية جدًا ويشمل ذلك المترجمين والموظفين الاعضاء ولجان يتراوح أعضاؤها ما بين العشرة والثلاث والعشرين . يتطلب ذلك بالطبع مضاعفة الموارد المالية الشحيحة في الوقت الحالي أكثر من خمسين مرة، وهذا أمل بعيد، في ظل التخفيض الدائم في ميزانية المؤسسات الدولية وعلاوة على ذلك فإن طبيعة النظام يمكن أن تتغير أكثر مما يتوقع وأكثر من أي شيء يمكن أن توافق عليه الحكومات في ظل شروط مصادر معلومات المعاهدة الموجودة، ستكون حكومات الدول المتقدمة ناغمة على مثل هذه التحويلات مثلها مثل الدول النامية.

3- عدم كفاية مقاييس المتابعة

أشارت بيفيسكي بدقة إلى أن الاداء الناجح إلى حد بعيد هو وظيفة أجهزة المتابعة، ولكنها اعتبرته ضعيفًا خاصة في حالة أجهزة المعاهدة، وهذا مثبت في طرق مختلفة. المشكلة الأولى هي فشل الدول الأعضاء في الإجابة عن أسئلة أعضاء جهاز المعاهدة وعدم كفاية الوقت وعدم قدرتها أو عدم رغبتها ، الإجابات المكتوبة دائمًا ما تكون غير مطلوبة ، وأن استلمت نادرًا ما تنشر وقطعًا فإن النقطة الأخيرة تشكل مشكلة من حيث المبدأ ، كل التوثيقات التي تشكل جزء من التبادل بين اللجنة والدولة يجب أن تكون سهلة المنال لحدٍ ما . وكما أشرت في تقريري لسنة 1997م للجنة عن حقوق الإنسان . وأيضاً في حال عدم توفر البحث عن المعلومات غالبًا، ولكن هذا لا يعني أن الإجابة المثلى أو

المثمرة هي الدخول في حرب أقلام أبدية.في معظم الحالات يكون الحوار مع الدول أقصى ما يمكن عمله، وأكثر من النقطة الوسطى في عملية مطولة، وفيما يختص بالحوار نفسه، فإن التبادل بين اللجنة والحكومة صمم لتوفير مناديب حكوميين لهم فرصة الاستجابة لكل القضايا التي تثيرها اللجنة، وأنهم يفعلون ذلك من أجل اكتفاء اللجنة أو ان يكون الحوار قد أدى السبب الذي أقيم من أجله لدرجة أن بعض القضايا تترك بدون مناقشة، أو أن الاجابات المعطاة غير مقنعة وعلى اللجنة الوصول إلى القرار النهائي المناسب ولكن مرة أخرى ربما يخدم الحوار غرضه جيدًا . وعلاوة على ذلك هو حوار مستمر، يمكن أن يستائف في التقرير الدوري المقبل . وفي حالة التقرير الثاني أو اللاحق سيوجد هنالك جدول أعمال قضايا لم تحل بعد وربما ترفض الدولة بعد تفكير في كل الاتجاهات عملها مستقبلاً.وربما تكون العملية محبطة تستغرق وقتًا طويلًا . ومهما يكن فهي عملية تحتاج إلى تقدير نقاط القوى فيها تمامًا مثل نقاط ضعفها المشكلة الثانية التي ألقي عليها الضوء هي مشكلة الشفافية، تتطلب المتابعة القرب من العمليات وبما أن الحضور لاجتماعات أجهزة المعاهدة صعب فإن وجود تقرير فوري، شامل عن محاضر الجلسات يكون مهمًا. إلا أنه في الواقع لا يمكن وجوده.

وكما أشرنا سابقًا فإن الحضور للاجتماعات يحدث أكثر مما صوره المقترح. وبالرغم من ذلك من الواضح أن الغالبية العظمي التي ربما يكون لها الرغبة في المشاركة في العملية لا يمكنها الحضور . وعليه يكون السؤال عما إذا كان بوسعهم الحصول على المعلومات ذات الصلة التي يحتاجون إليها. ركزت تحليلات بيفيسكي بشدة على وجود (ملخصات التقارير) التي بالتأكيد تستغرق وقتًا طويلًا للصدور حتى ولو بلغة واحدة ومن ناحية ثانية هذه نتيجة الأزمة المالية التي ضربت الأمم المتحدة بسبب عجز الدول عن سداد ديونها المستحقة. ولكن من ناحية ثانية التركيز على ملخص التقارير يضعنا أمام صورة مشوهة للقضية. في المقام الأول ملخص التقارير يوجد في الواقع أما باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، في مدى زمني قصير لحد معقول ويتطلب ذلك وجود فرد له القدرة على التحدث بلغة أجنبية واحدة أو أكثر أو الحصول على المساعدة في الترجمة وهذا بدوره عبء ثقيل ولكنه عبء تتعامل معه كل اللجان الماثلة أمامنا أو التي تطمح في العمل، وأمام اللجان كفاح طويل.

ثانياً، قضايا (النشر الإعلامي) بالأمم المتحدة والذي يظهر خلال ساعات لكل اجتماع لأجهزة المعاهدة (عدا فيما يستدعي السرية) وأيضاً تنشر على الشبكة العنكبوتيية وهذه أيضاً تميل للتبادل بالفرنسية أو الإنجليزية ولكن هذا اتصالات لايمثل عائقاً كبيرا عند وجوده ترجمة آلية في برامج الكترونية بسيطة مجاناً على الشبكة العنكبوتية وبتكلفة تجارية رخيصة مثل هذه البرامج الألكترونية البسيطة تفسح مجالاً كبيرا للراغبين، ولكن أصل الوثائق داماً ما يحجز. وحتى زمن قريب كان النشر الاعلامي مفصل لحد كبير ويوفر

تسجيلات معتمدة للاجتماعات بالرغم من من مكانتها الأسمية (غير رسمية) والأخير شأن دبلوماسي خالص يساعد في جمع الاخبار العاجلة دون إعاقة العملية . وعليه يمكن للحكومات التصديق أو عدم التصديق على صحة المحتوى.والأخير ربما يعالجه المهتمون المعنيون بزمن محدد لقضاياهم، ولكن لحسن الحظ مثل هذه المعالجات فقط تلفت الانتباه للتقرير المناقش، وعليه فإنه يلجأ إليها اساسًا كأجراء شكلي لتهدئة الوزارات الاجنبية . ولكن لأهداف المنظمات غير الحكومية وتقريباً كل من ويريد أن يعرف ما حدث في مناقشات جهاز المعاهدة، وتمثل النشرات الصحفية المتوفرة عالمياً على الشبكة العنكبوتية مصادرًا مهمة .

ثالثاً أهم نتائج الحوار هي (الملاحظات النهائية) التي تقر كل لجنة في نهاية دراستها لأي تقرير حكومي وتتوفر هذه المعلومات حالما يتم اقرارها وتبث فوراً بعد اقرارها على الشبكة العنكبوتية. في هذه الناحية كان تركيز بيفيسكي الأساسي على ملخص التقارير جائر ويضفي أهمية مفرطة على تقرير ٍبينما يتجاهل الأهم (الملاحظات) النهائية والبديل المناسب لملخص التقارير والنشرات الصحفية.

وأخيرًا هنالك نمو متسارع لشبكات المنظمة غير الحكومية ينظم خدمات المعلومات مما جعل تفاصيل دراسة اي تقرير معين متوفرة بكثرة وتصل بسرعة لكل الأعضاء الذين لهم اهتمام فائقًا بالمعلومات.ومن المؤكد أن يشتكي الدبلوماسيون للأمم لسكرتير الأمم المتحدة بأن منظمات غير حكومية في دولهم نشرت نسخ من الملاحظات الختامية قبل أن ترسلها البعثات الدبلوماسية إلى الحكومة.

عمومًافإن الاقتراح (أنه يستحيل الوصول) إلى تسجيل كافٍ لمحضر جلسات أجهزة المعاهدة مضلل وخادع.

وأضافت بيفيسكي استنتاجًا آخر. وفي رأيها (أن متابعة الملاحظات الختامية بواسطة مصادر غير حكومية مهتمة بالأمر في الدولة العضو غالباً ما يكون ضعيفاً إذا وجدت المتابعة على الاطلاق). ومرة ثانية بينما هنالك كثير ينبغي عمله في هذه الناحية.ومن الواضح من الأمثلة التي حددت في هذا الكتاب وحده فان عرض هذه القضية مبالغ فيه لحد بعيد وغير مدعم بالحقائق.

الاقتراح الآخر بأن الاجهزة مثل الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان التي عليها متابعة ملاحظات جهاز المعاهدة لا تفعل ذلك، لأنها تعمل وفق اعتبارات سياسية، دائماً ما تعمل الأجهزة السياسية وفقاً لاعتبارات سياسية ولكن عوامل متعددة مختلفة يمكن أن تدخل في الحسابات السياسية. التي توضع في أي حالة معينة. وعلاوة على ذلك فإن العلاقة بين أجهزة المعاهدة والأجهزة السياسية أكثر تعقيداً مما تضمنه المقترح.إن استقلال أجهزة المعاهدة في ذاته يتعلق في الواقع لدرجة ملحوظة بأجهزة الأمم المتحدة السياسية فهي لم تتدخل عندما تظن أن جهاز المعاهدة قد أخطأ. ولا تحاول التدخل بنجاح في أمر الدول

الأعضاء لتجد حلًا لتغيير القرارات النهائية التي وصلت لها اللجنة. السياسة بكل مقابلة تقصير في العمل وفي أحسن الأحوال هو سلاح ذو حدين.

وبما أن تدخل الأجهزة السياسية فيما يتعلق بالقضايا المالية والإدارية أمر حتمي بتحديد هيكل برنامج خط فاصل بين القضايا الأساسية التي يمكنها التدخل فيها بصورة ربما تكون معقولة وبناءة وتلك التي لا يمكنها التدخل فيها وبالإضافة إلى ذلك فأن تدخل الأجهزة السياسية يعرض تحويل القضية في المجال الفعال لأجهزة المعاهدة للخطر. وفوق ذلك لا بد من وجود مقدار من التعاون المستمر حتى يؤدي النظام وظيفته. ودائمًا لن يكون هنالك مجالًا لنشر قضية مباشرة ويكون هنالك مخاطرة بقطع العلاقات مع الحكومة المعنية. وبالتأكيد هنالك الكثير الكثير الذي يمكن فعله (أتاحة زيادة الموارد) في مجال المتابعة ولكن هذه قضية معقدة لحد أبعد مما اقترحته بيفيسكي.

ت- التقييم الكلي

من المدهش جدًا أنه على أساس التخمينات المختلفة والآراء التي وضعت سابقًا، وصلت بيفيسكي إلى رأي سلبي إلى حدٍ ما للنظام بشكل عام. وبالتالي وصفت بيفيسكي في دراستها عام 1994م نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يشوبه (موقف رفض)متشدد. منذ نهاية الحرب الباردة اعترضت جهود كبيرة في الأداء والتغيرات السلوكية متى ما كانت هنالك فرصة. وأضحت آليات معاهدة حقوق الإنسان بقايا من الماضي تحتوى على ثغرات هائلة تبناها بحماس عنصري عدد كبير من المعارضين.

كانت دراستها لعام 1996م ذات نظرة مستقبلية متشائمة على حدٍ سواء.

مركز عمل أجهزة المعاهدة والحوار بين الدول واللجان كثيراً ما يشبه سلسلة من الصور غير واضحة، أوغير مكتملة أومضللة أو غير صادقة في جانب .وفي الجانب الآخر يمكن أن تؤدي إلى سلسلة من الاستجابات اللطيفة لكنها غير مؤكدة.واستنجت أنه وفي المستوى الإجرائي نظام التنفيذ المصاحب لأجهزة المتابعة فيه خلل كبير وأن نظام الأداء اخترقه عجز كبير. وفي خلاصة القول (هنالك مشكلة اداء ذات أبعاد كبيرة).

ومنذ دراستها في سنة 1998م لم يتحسن التخمين الكلي ولا النظرة المستقبلية.

المعلومات المتوافرة غير شاملة المعلومات لم يحصل عليها من الدول المهتمة بالشأن ولهذه الأسباب وأيضاً لعقبات الوقت وسهولة الوصول والمتابعة يكون الحوار بناء لحد ما لتلك الدول التي تحتاجه بشدة كثيراً ما لا يحدث.

بعض هذه المقترحات واضح جدًا ، ويعاني النظام من قدر من الضعف الشديد ولكن كتقييم كلي فإن تحليل بيفيسكي غير متوازن وغير واقعي (أ) في تخمينه عما الذي يمكن أن

تقوم به اللجان مع عقبات الموارد المتاحة أو المتوقعة (ب) وفي تصورها أي شكل من الأداء لحقوق الإنسان الدولية المناسب يمكن أن تتخذه الآلية.

ث- تعيين الأسباب الرئيسية للضعف

مع العلم بتحديد الأسباب الرئيسية لضعف نظام مراقبة المعاهدة، الخطوة التالية هي السعي لتعيين الأسباب. أسباب العجز (النقص الخطير) للنظام حتى الآن و(إلى هذا الحد) فكما ثبت إمكانية فصل مثل هذه الأسباب، وخاصة إذا اعتبرت مجموعة محددة من الدخل مسؤولة عن ذلك فهذا بدوره سيؤدي لخلق شعور لمعاداة تلك الدول.

بالرغم من أن اختيار بيفيسكي للأهداف على درجة عالية من الانتقاء فإن اختيارها للوسائل (معاقبة المسئولين، وإذا لم يكن هذا مؤثر على طردهم من النظام) غير عملي وغير مثمر .

ويبدو في تحليلها أن المتهم هو الدول النامية بصورة عامة والدول غير الديمقراطية على وجه الخصوص، وعليه فأن حقيقة احتواء الحوار دائماً على(سلسلة استجابات غير واضحة أو ناقصة أو مضللة أو غير صادقة) توضح بأمثلة أخذت من ردود كل من تونس والجزائر والمكسيك، ونيجيريا وجامايكا والسنغال وباكستان وليبيا . ولم يوجد مثالاً يتعلق بالدول الغربية، ولكن هذا ليس بسبب عدم وجود مثالًا لذلك. وبالمثل، الدول التي لديها أكبر عدد من التقارير المتأخرة وتشمل أيضًا كثيرًا من تلك الدول التي لديها عدد قليل جدًا من تسجيلات حقوق الإنسان مثل : توقو وليبيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وأفغانستان وكمبوديا ولبنان) وخمس من تلك الدول السبع انخرطت في حروب أهلية طاحنة لفترة زمنية طويلة لحد ما . ولكن بدلًا من اعتبارها نوعًا ما من التفسير (تقليل) تقارير الشكاوي الهزيلة ذات آليات مطلوبة بعض الشيء وبيروقراطية ، يترجم ببساطة بأن لديها قدر قليل من تسجيلات حقوق الإنسان.

عملية كتابة التقارير ذاتها تعتبر هامشية وغير فعالة بالنسبة لمعظم الدول النامية ولذلك فقد لاحظت بيفيسكي أنه بينما (العشرات من الأشخاص) يحضرون عند عرض تقارير الدول المتقدمة فإن تقارير الدول النامية يراقبها مندوب واحد عن منظمة العفو الدولية، أو شخص أو اثنان من المنظمات الدولية غير الحكومية وتنتقد إجراءات الشكاوى أو تدان بالسطحية.وبسجلات نطاق من الدول النامية التي يفترض تصنيفها وفقًا لمعايير بنفيسكي (كدول غير ديمقراطية) وعليه فإن إجراءت الشكاوي وفقًا للبروتوكول الأختياري للمعاهدة الدولية عن الحقوق المدنية والسياسية قد اخترق ، لأنه لم تسجل ولا حالة واحدة من تلك الدول مثل الجزائر وبلغاريا وتشاد والكنغو والسلفاور وملاوي وناميبيا ونيبال ورومانيا والصومال ويوغندا ، وفي الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت السماح لمواطنيها بتقديم مثل تلك الشكاوي، إذ أن المملكة المتحدة وأيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول أخرى رفضت تعزيز الوثيقة التي تسمح للجنة معاهدة إزالة كل أشكال التمييز العنصري بفحص الشكاوي المتعلقة بتلك الدول وليس هنالك مجال لذكرها.ويبدو أن

حضور الدول النامية قليلاً ضمن النظام يفسر عملية البروتكول الطوعي(لماذا كان حجم المساعدة صغيرًا في سياغ مشاكل الدول الغربية الديمقراطية). الحالات التي بت في أمره تتعلق بدول لها تعددية واسعة النطاق لحقوق الإنسان.كما أن أعضاء اللجنة يأتون من دول سجلات حقوق الإنسان فيها مختلفة تمامًا. وأدت هذه الحالات لظهور طلبات تعالج فيه اللجنة انتهاكات فظيعة للميثاق،بطريقة أسهل من غيرها.

انتقد عدم تدخل الجمعية العامة واللجنة وهذا يعزي لانها تدفع باعتبارات سياسية التي غالباً ما تستبعد إتخاذ قرارات ضد دول بعينها، وانتقدت أيضا على وجه الخصوص بفشلها، باتخاذ موقف سلبي. أجهزة المعاهدة ذات الصلة فيما يتعلق بمصر وسوريا، . وكما ذكرنا سابقًا من المثير للدهشة أن الاجهزة السياسية تضع قدراً كبيراً للاعتبارات السياسية في عملها. ولكن هذا بالتاكيد ليس بالحجمة المنفعة لأن تعوق أي منها من تمييز دول معينه من النقد بينما أنه في الواقع دائماً ما تكون هنالك أسباب معقولة جداً في عدم معارضة الأجهزة السياسية لاي حالة انتهاك تجددها أجهزة المعاهدة وتتبني فقط الحالات الأخطر، ذات الأسس الفردية وخاصة مستجيبة للتي يكتشفها أحد أجهزة المعاهدة وترفع قضايا السياسة الرئيسية التي تحتاج لدراسة أدق.

وفي الختام كل مثال محدد اختارته بيفيسكي في الواقع لتشير إلى نقاط تتناسب مع الدول النامية مثل تلك التي يخترق فيها النظام بعنف بالرغم من أن الموقع في النطاق الديمقراطي التي وضعت عليها على حسب معظم المراقبين قد تبدو مختلفة جدًا ضمن المجموعة التي سمتها.

ج- القانون المتبع للتحليل

توصيات بيفيسكي للاصلاح الناتجة من تحليلها . أقترح تقريرها لسنة 1994م رفض التدخل أو الطرد من نظام المعاهدة ل:

- تلك الدول التي لا تلتزم بأقل قدر من الشروط.
- تلك الدول التي فشلت في سحب التحفظات المتضاربة.
- أي دولة لا تسمح بالمعلومات الفردية
- وأي دولة لا تسمح للأحداث الإعلامية، مثل المؤتمرات الصحفية والمقابلات الصحفية ذات العلاقة بعمل أجهزة المعاهدة.

استنجت في تقريرها لسنة 1998م أنه من المشاكل الرئيسية لنظام مراقبة الجهاز هي أنه (يشتمل على عدد كبير من الدول التي ليس لديها طموح للمشاركة الديمقراطية.. وفي رأيها المقاومة الشديدة لأنواع الاصلاحات التي دافعت عنها) تأتي من الدول غير الديمقراطية. وقالت أن هذا بدوره أدى إلى ظهور سؤالين آخرين:

(1) ما هي أحسن طريقة لتأمين الاصلاح الديمقراطي؟ من خلال المشاركة المتساوية من الدول غير الديمقراطية داخل نظام المعاهدة؟ أو عبر مواقع بديلة للتبادل خارج نظام المعاهدة مثل الأسواق – عالم التجارة يعني الضغط الإقتصادي للاصلاح؟(2) لمن النظام ؟ هل يهدف لمساعدة الديمقراطية أم النمو الديمقراطية بطموح) لتضبط وتقوم قوانيتها وممارساتها؟ أم أنه يهدف إلى الانحراف الاجتماعي المتعنت أم أنه يريد فضح الفساد ويقدم وسيلة للنقد في كل مكان؟

في الواقع أن استنتاجها أن الأنحراف الاجتماعي المتعنت أو الجنوح المفرط، والذي تعني به صراحة (الدول غير الديمقراطية) يجب أن تعزل من نظام المعاهدة بشكل أو بأخر. وهذا يعزي بصورة رئيسية إلى أن استمرار مشاركة تلك الدول يعتمد على استمرار انخفاض مستويات الموارد، والتسامح مع الاحتياطات القليلة والمناهج المؤسسية الواهنة.

بالرغم من أن هنالك عدد من المشاكل الرئيسية مصاحبة لهذا الإستنتاج و كما أقترح سابقًا، الفرق بين سلوك الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، أو الدول المتطورة والنامية في اعتبارات كثيرة على حد سواء. هنالك بعض الدول الغربية التي لديها سجلات تقارير متواضعة وهنالك بعض الدول المتطورة التي لديها سجلات حقوق الإنسان ضئيلة جدًا اجتهدت في تسليم تقاريرها وبالتاكيد هنالك بعض الدول النامية التي تزدري العملية ولا تصغ لمقترحات اللجنة. وهنالك أيضًا بعض الدول الغربية التي قلما تستجيب للنقد من جهاز المعاهدة لأنها تجد صعوبة في كيفية إدارك الأخطاء الموجودة وهذا أحسن بكثير من مقترح بيفيسكي والدول غير الديمقراطية وهذا ناشيء من افتراض مطلق بأنه حتى ولو كانت سجلاتها غير مكتملة أن النقد لا يمكن تبريره، وبالمثل الاحتياطات التي قدمتها بعض الدول الاسلامية لمعاهدات بعضها هي حصاد مخز أو غامض ولكن تلك التي وضعتها الولايات المتحدة للمستقبل انتقدت بشدة ومع ذلك فإن الدول الغربية الرئيسة وحتى عندما انتقدت هذه الاحتياطات، كانت معادية لأن تكون اللجنة ذات كفاءة مستقلة لابطال الاحتياطات وكذلك لفكرة أن اللجان لها القدرة على طرد الدول الأعضاء.

وعندما،نأتي إلى الدعم المالي والسياسي للنظام كله هنالك بالتأكيد بعض الاختلافات من دولة لأخرى وليس من الواضح على الاطلاق أن تلك المواقف تعكس إلى مدى ديمقراطية الدولة أولا. مثلًا الولايات المتحدة الأمريكية عارضت باستمرار دفع المكافأة الشرفيه (3000 دولار) في السنة كما هو متعارف عليه لأعضاء أجهزة المعاهدة الثلاث الذين لا يتلقونها في الوقت الحالي. بالرغم من أنه في الواقع الاستقلال والخبرة يكون احتمال جذبهما ضعيفاً عند ما لا توجد المكافأة وعليه بصورة عامة يبدو من الحماقة وعدم التنافس أن يعتمد السجل على مجموعة من القواعد التي تفترض وجود تجاهل واضح وفروقات جوهرية بين مجموعتي الدول في علاقتها مع جهاز المعاهدة.

ثانيًا، لم توضح بيفيسكي الأسس التي وفقً عليها تصنف الدولة كديمقراطية أو غير ديمقراطية ولكن التعريف المطلق من الواضح أنه مفهوم واسع وغير محدد. وفي الواقع يبدو أنه يشمل أي دولة عضو تقاوم النظام المحول جوهريًا الذي دافعت عنه بيفيسكي. مشكلة هذا النوع من التحليل أن كثير من الدول الديمقراطية التي ترى أن لها مواطنين مثاليين في هذا الشأن ، قاوموا بشدة تقوية النظام بالطرق التي دافعت عنها(او في الواقع بأي طرق أخرى) ورفضوا سحب الاحتياطات الخاضعة للتحديات المستمرة ومنعوا انسياب موارد إضافية للنظام. وهم أنفسهم فشلوا في عمل تقرير لعقد من الزمان أو أكثر، وقد رفضوا الأصغاء لكل التوصيات التي وجهت إليهم أو أنهم قد رفضوا الموافقة على بعض أو كل إجراءات الشكاوي العالمية المختلفة.

ثالثاً: رفضت بيفيسكي فعليًا أن تضع في اعتبارها الاختلاف في القدرات بين الدول الغنية والفقيرة فيها يختص بقدرتها واستعدادتها للمشاركة الكاملة في نظام المعاهدة . وأمر واحد ملح في هذا الشأن هو أن حقوق الإنسان الرئيسية لا تعتمد على إجمالي الناتج القومي الفردي أو أي مؤشر اقتصادي آخر للمقارنة، وهذا الآخر يتطلب أن تكون الدولة النامية قادرة أو لديها الرغبة في تخصيص المستوى المماثل من الموارد لكتابة التقارير واجراءات الشكاوي مثلما تفعل بعض الدول المتطورة التي لديها مناصرين كثر للحقوق الإنسان داخليًا ولهذا السبب بالتحديد نجد أن هنالك تركيز كبير على حوجة مثل هذه الدول للدعم التقني وكما أشرت في تقريري لعام 1997م فيما يتعلق بالسؤال عما إذا كان يجب على المجتمع الدولي توفير الموارد لتسهيل اقرار تلك الدول المعاهدات لمساعدتها في مواجهة عبء كتابة التقارير التالية . على الأقل مبدئيًا ومن المثير للعجب أنه في الآخر يعترف بمثل تلك الإنشطة التي هي مهمة لوضع الأساس لعالم مستقر وآمن وأن تمول تمويلاً كافيًا ضمن إطار الأمم المتحدة وعلى ما يبدو في الغالب أن التفكير في مجهودات ترقية قبول مباديء حقوق الإنسان سيفسد بشكل أو بآخر إذا كان لا بد من التطور،أما في ما يختص بالمساعدة التقنية الضرورية وفي المقابل فإن المبدأ أقر منذ زمن بعيد في المحيط الذي أجريت فيه كثير من التعديلات فيما يتعلق بالمعاهدات الرئيسية المعدة المساعدات المالية والأشكال الأخرى من المساعدات لمساعدة الدولة لتتولي إجراء الرقابة اللازمة وتجهز التقارير وتنجز بعض الإجراءات اللازمة لكفالة الشكاوي فيما يتعلق بواجبات المعاهدة.

وعلاوة على ذلك ترفض دور المساعدة التقنية ولم تضع أي احتياط لذلك في قائمة توصياتها المكونة من عشر صفحات.

رابعًا، اقترحت بيفيسكي أن تفرض العقوبات الإقتصادية غير المحددة على أي دولة ليست لديها الاستعداد لتوافق على الطريقة التي اقترحتها وقالت أن الاصلاح الديمقراطي أحسن ما يكون الوصول إليه عبر الضغط الإقتصادي للإصلاح. كان تقريرها لسنة 1994م أكثر وضوحاً. في الواقع أن ربط الشئون الاقتصادية لتطوير حماية حقوق الإنسان

هي الرسالة الوحيدة التي ربما يفهمها المعارضون . ويوضع الطريق (السلوك غير المرضي للسجلات لمعظم أجهزة حقوق الإنسان المرتبط بالعقوبات الاقتصادية، فإنه من غير الواضح تمامًا من الذي يفرضها ، ما هي المنبهات التي يجب أستخدامها، أو ما هو الشكل الذي يمكن أن تأخذه ، ربما يؤدي انقلاب السلطة أو أي عقبة اخرى في طريق الديمقراطية إلى أن يصدر جهاز أو أكثر من أجهزة المعاهدة انذار ! (ولكن ماذا إذا لم يوافق) على تقييمها ؟ للدولة المعنية ويمكن أن يؤدي فشل الإقرار إلى طرد الدولة من عضوية الامم المتحدة، وعلى الأقل يمكننا القول أنه من الصعب لحد ما تصور كيفية عمل مثل ذلك النظام وبلاشك ربما يغير ربط العقوبات بهذه الطريقة بنظام مراقبة الجهات إلى تغيير طبيعة النظام، ولكن على ما يبدو في الغالب أن التغيير سيكون للأحسن .

ولكن ماذا سيبقى عقب حدوث مثل هذه الثورة؟ أولاً، نظام أصغر بكثير والعضوية ستكون مقصورة على تلك الدول التي تشارك في النهضة الديمقراطية لكن الاحتمال الارجح للهيئات الفرعية لتلك الدول ولربما تبدو لحد كبير مثل عضوية منظمات حقوق الإنسان الإقليمية الموجودة على الساحة. وهذه الدورة يؤدي إلى أسئلة واضحة جدًا ما هو مدى فائدة النظام العام ؟ وهذا يناقض افتراض بيفيسكي بأن هنالك دول بعينها في حاجة إلى الاستفادة من النظام أكثر من سواها.. وبالرغم من ضخامة العيوب المحتملة من النظام العالي، يمكن أن تكون التحسينات التي ادعتها تراجعية.

ح-الخاتمـة

قطع نظام مراقبة معاهدة حقوق الإنسان شوطًا بعيدًا في فترة زمنية قصيرة نسبيًا. وحتى عام 1969م حيث كان هنالك وجود لجهاز واحد لمعاهدة حقوق الإنسان وكانت الدول تعارض بشدة إخضاع سجلاتها لحقوق الإنسان لأي نوع من الفحص والتدقيق. إن الشروط التي أتفق عليها في كثير من المعاهدات التي أقرت تصور طريقًا معتدلًا للرقابة. لايوجد نظام شكاوي فريد مستند على المعاهدة والتوقعات بوجود أي منها بالقوة يعتبر غير واقعيًا. المحاولة الوحيدة لتسجيل حقوق الإنسان كان حصادها لاشيء.

وبعد ثلاثين سنة تطور النظام بصورة سريعة حتى إنه صار لديه مشاكل لم يكن يعلم بوجودها مناصري حقوق الإنسان في الزمن الماضي.وبالتأكيد كانت مشاكل كبيرة لكن يجب دراستها استناداً على خلفية تطور النظام التاريخية بصورة عامة وعلى ضوء سلسلة عوامل أخرى ويضم الأخير التدرج المحدود الذي يميز بصورة واضحة التطورات في مجالات حقوق الإنسان إن معارضة كل الحكومات لتسهيل ظهور نظام رقابة دولي ذو فاعلية حقيقية لحقوق الإنسان وتناقض الموارد أخرى لدى الامم المتحدة لمزاولة تلك الأنشطة.وبالإضافة إلى ذلك من المستحيل الحصول على تغييرات مؤسسية وجوهرية في ظل نظام يملك مؤسسات وقفية في سلسلة من المعاهدات كل منها أعدت لحد ما لهذه

الطريقة لتحد من إمكانية حدوث التغييرات المفاجئة بداخلها بطريقة التخمين والتطبيق بعيداً عن التحسين.

لهذه الأسباب وغيرها لا توجد طرق مختصرة لتطور نظام رقابة فاعلاً ولاتوجد وصفات سحرية (مثل طرد الدول غير الديمقراطية) التي تسعير مقدرة النظام على ترقية الشكوى بمباديء حقوق الإنسان والمطلوب بدلًا عن ذلك فحص منتظم للإمكانيات الموجودة لتقوية كل من العناصر الفردية التي مع بعضها تحدد عما إذا كان النظام يعمل كلل؟ إلى أي مدى هو فعال .إن مراقبة معاهدة حقوق الإنسان الدولية لا يمكن رؤيتها كمشكلة بمعني الكلمة أو يمكن تجاهلها تمامًا.

إن قيمة مثل هذا الكتاب كما قد ذكر كل من جاكوب سود و براون ويس في دراستهما العوامل المؤثرة على الإقرارات في محيط المعاهدات. أنه يمكن التركيز على تلك العوامل ' التي يمكن معالجتها في مدى قصير نسبيًا بالتدخل القسري في شئون الدولة الداخلية'.وفي هذا السياغ فإن الوضع في الدول النامية ذي (أهمية خاصة) بالرغم من أن الوضع يكون غير ذلك لأن اكثرها قد يكون غير ديمقراطياً بالمقارنة مع نظيراتها من الدول المتطورة. وكما ذكرت كل من جاوب حسن وبراون ويس المثير للدهشة أو مفيد على وجه الخصوص لتلك الدول التي لها أهتمام باغتنام الشكاوي لنا لتكتشف أن الدول الغنية ربما تكون أكثر إقراراً للمعاهدات من الدول الفقيرة.

أن التحدي الأعظم هو تحديد المعايير التي يمكن أن تشجع تلك الدول وتمنحها القوة وإذا دعت الضرورة الضغط عليها بالخضوع لالتزامات معاهدة حقوق الإنسان. إن التدقرط هو عامل رئيسي بلاشك، ولكنه ليس النتيجة التي يمكن حدوثها تمامًا بمعايير تتخذ داخل نظام حقوق الإنسان . يمكن أن تساهم الأدانة التي يوجهها جهاز المعاهدة في الضغط نحو الديمقراطية وذلك بتعزيز واضفاء الشرعية على طلبات المعارضة ، ولو بالمساعدة سيساعد في ذات شرعية الحكومية داخلياً وخارجياً. وفي النهاية الأمر لايوجد شيء فعال وواضح عن كيفية احداث التحول نحو الديمقراطية . ولا حتى الطرد من نظام المعاهدة.

لا يجب النظر إلى عملية المراقبة بصورة آحادية، ولا حكومة فائزة، حيث أن فشل اللجنة في احداث أي استجابة هادفة من الحكومة يعني أنها (فشلت) . والعملية في ذاتها أكثر تعقيداً من صورة أبيض وأسود أحادية الأبعاد يمكن الفوز بها، أن قانون المسئولية يمكن فقط تأييده بعملية تسليم التقرير في حالة الدول التي تعارض بشدة الموافقة على التدقيق الدولي الهادف للتقارير وتنقاد الأمثلة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين ، والعمل الفعلي لكتابة التقارير هو الأخر، وكما هو الحال في عملية الدفاع عن التقرير ، والإجابة عن التساؤلات وبالمثل حتى عندما تبقي الحكومة ثابته بوضوح لا تتغير بالعملية الكلية.ويجب ألا ترى الحكومة كعامل مهم تماماً يمكن للمجموعات المعارضة والمجتمع

المدني بصورة عامة والاعلام والمؤسسات الإقليمية والدولية والدول الاخرى.جمعيًا أن تصل إلى استنتاجات هامة جدًا من النتائج الخطيرة التي وصلت إليها أجهزة المعاهدة. وعندما تفشل الدول تمامًا في كتابة التقارير. فإن الحال يكون أقل بكثير مما هو مرض. ولكن من ناحية ثانية يجب النظر إلى العملية بتوقعات المدى البعيد مثل التي لابد فيها للدول ذات التأخير المتكرر من دفع الثمن غاليًا في آخر الأمر. فقط لو أن التاخير كان عاملاً آخرًا في تبرير إتخاذ المعايير الأخرى، إضافة إلى ذلك يجب ألا يدرس نظام جهاز المعاهدة منفرداً. إن التركيز المفرط على المصلحة العامة أو مظاهرة العقوبة لدى عملية مراقبة المعاهدة تعمل فقط في حجب الحقيقة، إن جزء كبير من نظام حقوق الإنسان العالمي بصورة عامة أقل استعدادًا من أجهزة المعاهدة ليقوم بمثل هذه الأنشطة. أن لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة وحتى مجلس الامن جميعًا لديهم القدرة على الاستجابة للإنتهاكات الخطيرة بصورة أكثر وعيًا وبراعة وجهود فاعلة، من اللجنة الخبيرة التي تجتمع مرتين أو ثلاث مرات في السنة ولديها مدى محدود جدًا من الخيارات. ومن السخرية أن الأسس القانونية لأي من المعايير التي تتخذها الأجهزة السياسية يمكن أن تضعف بطرد الدولة المعنية من أنظمة المعاهدة الفردية هذا النوع من الطرد غالبًا ما يؤدي إلى تنبيه خطير.

والتالي بدلاً عن التركيز على الطرد ستواصل أجهزة المعاهدة في تطوير نوعية وعمق تحليلاتها واستنتاجاتها بينما تقوم في الوقت نفسه وبالكشف عن الوظائف المشجعة والمساعدة التي يمكن أن نطرقها. ركزت الدراسات الحديثة للاقرارات بالترامات كتابة تقارير المعاهدة المحيطة بها بشدة على الأهمية القصوى للمقدرة الإدارية، وحتى تنتنج تقارير قوية وتحصل على أعلى درجة من الإستجابة للعملية كلها تحتاج الدول لوجود عدد كافٍ من الموظفين لأداء العملية وهولاء الموظفين بدورهم يحتاجون إلى خبرات ودعم كاف في الأمور المالية، وتكليف قانون قانوني محلي قوي لتؤدي وظيفتها على أكمل وجه . في أكثر النواحي (بالطبع ليس كلها) ترتبط القدرات الإدارية بالناتج القومي الإجمالي للفرد ولهذه الأسباب وضعت المعاهدات المحيطة تركيز متزايداً في المحفزات الإيجابية لتشجيع الاقرار وربما تأخذ المحفزات شكل اعتمادات مالية خاصة للمساعدة المالية أو التقنية أو برامج ومواد التدريب أو استعمال التكنولوجيا أو المساعدات الثنائية أو المتعددة خارج إطار الاتفاقية من الحكومات أو البنوك التنموية متعددة الأغراض أو القطاع الخاص في بعض الحالات.

من المدهش أن القليل من هذه الأساليب قد يتم تطويرها بأي طريقة جادة ومنظمة فيما يتعلق باجهزة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى العديد من التوصيات الأخرى والأعمال التي نوقشت في هذا الكتاب. هنالك الكثير الذي يجب عمله للتحري على الطريقة التي

يمكن أن تسهل وتشجع الإقرار بالتزامات معاهدات حقوق الإنسان وذلك عن طريق توفير الحوافز الإيجابية.آن الأوان للحكومات والمنظمات العالمية بأن تضع أموالها في مواضع سلطتها بالاستثمار في المدى البعيد لمستقبل نظام رقابة حقوق الإنسان التي وضعت في منزلة رفيعة والتي توضع عليها كثير من الآمال.